

Distr.: General  
30 October 2025

Arabic  
Original: English

## جمعية الدول الأطراف



الدورة الرابعة والعشرون

لاهاي، 1-6 كانون الأول/ديسمبر 2025

### تقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية

أولاً - مقدمة

1- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في الفترة ما بين 16 أيلول/سبتمبر 2024 و 15 أيلول/سبتمبر 2025. ويتناول التقرير الحالات النشطة المعروضة على المحكمة. ويقدم المرفق لمحة عامة عن أهم الإحصاءات ("سنة المحكمة الجنائية الدولية بالأرقام"). ولا يعكس محتوى هذا التقرير الأنشطة السرية المعروضة على الدوائر التمهيدية، التي زادت من حيث حجم العمل والإنجاز.

2- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت المحكمة في 38 قضية في المجال العام، شملت 44 متهماً، و 16 حالة - جمهورية أفغانستان الإسلامية، وجمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار ("بنغلاديش/ميانمار")، وجمهورية بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى ("جمهورية أفريقيا الوسطى")، الثانية، وجمهورية كوت ديفوار، ودارفور (السودان)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ("جمهورية الكونغو الديمقراطية")، وجورجيا، وجمهورية كينيا، ودولة ليبيا، وجمهورية مالي، ودولة فلسطين، وجمهورية الفلبين ("الفلبين")، وجمهورية أوغندا، وأوكرانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية ("فنزويلا الأولى"). ويرد في الجزء الثاني من هذا التقرير عرض تفصيلي للأنشطة المتعلقة بكل حالة من الحالات المذكورة أعلاه والمتاحة للجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت الدائرة التابعة لمكتب المدعي العام ("المكتب") خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ثلاثة فحوصات أولية، وأنشطة أخرى، موصوفة في الجزأين الثالث والرابع.

## ثانياً - الحالات المعروضة على المحكمة

### ألف- الحالة في أفغانستان

#### 1- التطورات القضائية

3- في 8 تموز/يوليه 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية مذكرات توقيف بحق السيد حبيب الله أخوندزاده والسيد عبد الحكيم حقاني، بتهمة ارتكاب جريمة ضد الإنسانية تتمثل في الاضطهاد على أساس الجنس والانتماء السياسي، يُزعم أنها ارتكبت في أفغانستان بين 15 آب/أغسطس 2021 و20 كانون الثاني/يناير 2025.

#### 2- التحقيقات

4- واصل مكتب المدعي العام إجراء أنشطة تحقيقية رئيسية. وتركز التحقيقات على قيادة طالبان ومختلف فروع هرمها الهرمي، فضلاً عما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في خراسان. وكانت الادعاءات المتعلقة بالتمييز والاضطهاد المنهجي ضد النساء والفتيات، وكذلك الأقليات والجماعات المعارضة، من الأولويات. وقد أدمج المكتب خبراء في الشؤون الجنسية والبلدان والشؤون النفسية والاجتماعية، لضمان معالجة البعد الجنساني والتقاطعي للجرائم المزعومة. ويتعاون المكتب أيضاً مع مختلف السلطات الوطنية التي تحقق في الجرائم التي يُزعم أن قواتها المسلحة ارتكبتها في أراضي أفغانستان.

#### 3- أنشطة قلم المحكمة

5- واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر (قسم مشاركة الضحايا) إطلاع الضحايا وممثليهم على التطورات القضائية وحقوق الضحايا أمام المحكمة. كما واصل القسم القيام بأنشطته لتحديد هوية الضحايا الذين يقعون ضمن نطاق الحالة والمنظمات التي تدعمهم.

6- واصل قسم الإعلام والاتصال، بالتعاون مع الشركاء، رصد وسائل الإعلام الأفغانية، لمتابعة التصورات والشائعات المحتملة حول المحكمة، وكشف المعلومات المضللة. وقد نُشرت التطورات القضائية، مثل إصدار أمري اعتقال في تموز/يوليه 2025، على نطاق واسع من خلال نشر بيان صحفي، وبيان المدعي العام، ومقابلات أجراها المتحدث الرسمي. كما أُتيحت أدوات المعلومات العامة عن المحكمة باللغتين الداري والباشتو على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية، وتمت مشاركتها مع الشركاء. قدم مكتب المستشار القانوني العام للضحايا ("مستشار الضحايا") المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا بشأن المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم.

## باء- الحالة في بانغلاديش/ميانمار

## 1- التحقيقات

7- لا يزال تحقيق مكتب المدعي العام مستمرًا. وواصل المكتب تعاونه مع جهات فاعلة وطنية ودولية متعددة، لا سيما مع حكومة بنغلاديش وآلية التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن ميانمار. وركز التحقيق على الترحيل الجماعي لسكان الروهينجا من ميانمار، بما في ذلك أشكال مختلفة من العنف ضد المدنيين تسببت في نزوحهم.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

8- واصل قسم مشاركة الضحايا الرد على استفسارات الضحايا وممثلهم القانونيين بشأن التطورات القضائية ذات الصلة وحقوق الضحايا أمام المحكمة. وبالتعاون مع قسم الإعلام والاتصال، أعد القسم تقريرين دوريين حول أنشطة قلم المحكمة في مجال الإعلام والاتصال، وأحالهما إلى الدائرة التمهيدية. وواصل قسم مشاركة الضحايا استخدام أنشطة التوعية عبر الإنترنت مع شركاء محليين ودوليين على أرض الواقع، لسد فجوة المعلومات مع مختلف الفئات المستهدفة في بنغلاديش. بالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة انتشار المعلومات المضللة، واصل قسم الإعلام والاتصال تنسيق مشروع فيديوهات تفاعلية تتضمن أسئلة وأجوبة، مما يتيح للضحايا سماع أصوات ممثلي المحكمة مباشرة بشأن القضايا الأكثر إلحاحًا، مثل وضع ونطاق التحقيقات الجارية، وحقوق الضحايا أمام المحكمة في خطواتها التالية.

9- قدّم مكتب مستشار الضحايا المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا بشأن المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم.

10- سجّل قلم المحكمة 12 مهمة تتعلق بهذه الحالة.

## جيم- الحالة في بوروندي

## 1- التحقيقات

11- استمر تحقيق مكتب المدعي العام من خلال التعاون مع مصادر مختلفة، على الرغم من عدم تعاون حكومة بوروندي. وواصل المكتب العمل على تحقيق نتائج ملموسة، مستفيدًا من التعاون مع الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

12- واصلت المحكمة التواصل مع شبكة الصحفيين البورونديين التابعة للمحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الأعضاء في تحالف المحكمة الجنائية الدولية بشأن التعاون المحتمل في حال حدوث تطورات قضائية. وقد أُعدّت بالفعل بعض أدوات المعلومات العامة عن المحكمة الجنائية الدولية باللغة الكيرونندية، وأُتيحت على موقع المحكمة الإلكتروني، ووُزعت على نطاق واسع على

هذه الشبكات. وواصل قسم مشاركة الضحايا التواصل مع ممثلي منظمات الضحايا ومحاميهم للاستجابة لطلباتهم بالحصول على معلومات حول المحكمة وولاية القسم.

## دال- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى "2"

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد نغاييسونا

13- عقب اختتام عرض الأدلة في وقت سابق من العام، استمعت الدائرة الابتدائية الخامسة إلى المرافعات الختامية من الادعاء والدفاع والضحايا المشاركين في الفترة من 9 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2024.

14- بعد أن قررت الدائرة الابتدائية إصدار أي قرار محتمل بشأن الحكم بموجب المادة 76 من النظام الأساسي بالتزامن مع إصدار حكمها بموجب المادة 74 من النظام الأساسي، حددت جلسة النطق بالحكم في الفترة من 8 إلى 10 كانون الثاني/يناير 2025، وبعد ذلك انصرفت الدائرة للتداول.

15- في 24 تموز/يوليه 2025، أدانت الدائرة الابتدائية الخامسة السيد يكاتوم والسيد نغاييسونا بارتكاب عدة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ارتكبت في سياق نزاع مسلح بين سيليك وميليشيات أنتي بالাকা في بانغي وغرب جمهورية أفريقيا الوسطى، بين أيلول/سبتمبر 2013 وشباط/فبراير 2014 على الأقل. وحكمت الدائرة على السيد يكاتوم بالسجن لمدة 15 عامًا، وعلى السيد نغاييسونا بالسجن لمدة 12 عامًا.

16- في 1 آب/أغسطس 2025، مدّدت دائرة الاستئناف، بناءً على طلبات الأطراف، مهلة تقديم إشعارات الاستئناف ضد حكم الدائرة الابتدائية إلى 26 أيلول/سبتمبر 2025، ومهلة تقديم مذكرات الاستئناف إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

17- في 19 آب/أغسطس 2025، أعادت هيئة الرئاسة، بعد انتهاء ولاية القضاة شमित وكوفاكس وتشونغ، تشكيل الدائرة الابتدائية الخامسة بالقضاة هولير وكورنر وبايك. وستكون الدائرة الابتدائية الخامسة المشكّلة حديثًا مسؤولة بشكل خاص عن سير إجراءات التعويضات في هذه القضية.

18- في 25 تموز/يوليه 2025 و5 آب/أغسطس 2025، قدّم دفاع السيد يكاتوم ودفاع السيد نغاييسونا، على التوالي، طلبات لتعديل قيود الاتصال. في 28 آب/أغسطس 2025، قدّم قلم المحكمة تقريره نصف السنوي بشأن تطبيق قيود الاتصال على السيد يكاتوم. ولا تزال هذه المسائل قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

(ب) المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الغني

19- اختتم الادعاء عرض أدلته في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بعد أن استمعت الدائرة إلى شهادات 58 شاهداً. وفي 17 آذار/مارس 2025، استدعى الدفاع شاهده الأول، واختتم عرض أدلته في 2 أيلول/سبتمبر 2025. وخلال مرافعته، قدّم الدفاع شهادات ثلاثة شهود شفهيين وأربعة شهود وفقاً للقاعدة 68(2)(ب) من القواعد. وفي 8 أيلول/سبتمبر 2025، أبلغ الادعاء الدائرة بأنه لا ينوي طلب إذن لتقديم أدلة دحض، وأعلنت الدائرة رسمياً اختتام مرحلة تقديم الأدلة من الإجراءات في 9 أيلول/سبتمبر 2025. وخلال هذه المرحلة، قدم الأطراف والمشاركون رسمياً أكثر من 3600 دليل. وستنتقل الدائرة الآن إلى المذكرات الختامية والبيانات الختامية، ومن المقرر أن تُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ثم تابعت الدائرة الإجراءات في انتظار صدور حكم نهائي في القضية وإجراءات التعويض المحتملة في حال الإدانة.

(ج) المدعي العام ضد ماكسيم جوفروي إيلي موكوم غاواكا

20- في 31 كانون الثاني/يناير 2025، أصدرت الدائرة المنشأة بموجب المادة 85 قرارها برفض طلب السيد موكوم بالتعويض. وفي 27 آذار/مارس 2025، وبعد أن منحت الدائرة المنشأة بموجب المادة 85 إذناً بالاستئناف، قدّم السيد موكوم استئنافاً ضد قرار الدائرة المنشأة بموجب المادة 85. وفي 2 أيلول/سبتمبر 2025، أيدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة المنشأة بموجب المادة 85.

(د) المدعي العام ضد إدوموند بينا

21- في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وعقب إلقاء القبض على السيد إدوموند بينا ونقله إلى المحكمة الجنائية الخاصة، قدّمت جمهورية أفريقيا الوسطى طعنًا في مقبولية القضية. في 12 أيلول/سبتمبر 2025، قررت الدائرة التمهيدية الثانية عدم مقبولية القضية أمام المحكمة، وفقاً للمادة ١٧(أ) من النظام الأساسي.

## 2- التحقيقات

22- بعد انتهاء مرحلة التحقيق التي أعلن عنها المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يتابع المكتب مسارات تحقيق جديدة. ومع ذلك، فقد واصل المكتب أنشطة تحقيقية تتعلق بالقضايا العالقة أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك أوامر التوقيف المعلقة.

23- واصل مكتب المدعي العام الانخراط في أنشطة تكاملية مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك توفير المعلومات والوثائق والخبرات الجنائية، وتقديم الدعم في مواضيع محددة تتعلق بأساليب التحقيق، وحماية الشهود وإدارتهم، والتعاون القضائي.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

24- قدّم مكتب المحكمة القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى ("مكتب جمهورية أفريقيا الوسطى") الدعم للأطراف والمشاركين في جميع محاكمات الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى الثانية (بما في ذلك تيسير شهادات الشهود عبر الفيديو والزيارات العائلية الافتراضية عبر الفيديو) وأنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا، وخدمات الإعلام والاتصال، وأنشطة قسم مشاركة الضحايا. وواصل مكتب المحكمة الجنائية الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى تطوير وتعزيز تعاون المحكمة الجنائية الدولية الوثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية، بما في ذلك من خلال إحالة طلبات التعاون، وفيما يتعلق بأنشطة المشتبه بهم الهاربين.

25- قاد قسم الإعلام والاتصال أنشطة إعلامية وتوعوية في بانغي وفي مواقع رئيسية في أنحاء البلد الأخرى حيث توجد مجتمعات للضحايا و/أو مجتمعات مرتبطة بالمتهمين، وخاصةً في بوسانغوا ومبايكي وبريا. ونُفذت أنشطة تتعلق بمواصلة القضايا الرئيسية في قضيتي بيكاتوم ونجيسونا وسعيد، مثل المرافعات الختامية في قضية بيكاتوم ونجيسونا في كانون الأول/ديسمبر 2024، وإصدار الحكم في القضية في تموز/يوليه 2025. كما نفذ القسم أنشطة للتوعية والوصول إلى العدالة بتمويل من المملكة المتحدة، شملت الزيارة الرابعة إلى مقر المحكمة لمجموعة من القادة المحليين الرئيسيين المدربين الذين يعملون بالتعاون مع القسم في تنفيذ أنشطة ميدانية مع المجتمعات المتضررة.

26- في قضيتي بيكاتوم ونجيسونا وسعيد، وبعد إغلاق باب تقديم طلبات الضحايا للمشاركة في الإجراءات القضائية، واصل قسم مشاركة الضحايا التواصل مع الضحايا والمجتمعات المحلية لإطلاعهم على الإجراءات والخيارات المتاحة، في حال وُجدت إجراءات تعويض في حال إدانة المتهم أمام دائرة المحكمة. وفي قضية سعيد، أجرى القسم مسحًا للضحايا المستحقين للتعويضات، بناءً على طلب الدائرة سابقًا. وتلقّى القسم ما مجموعه ٢٢٨ طلبًا من الضحايا ومعلومات تكميلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (بما في ذلك 46 طلبًا في قضية سعيد و182 طلبًا خاصًا بأمر التوقيف الصادر بحق السيد محمد نور الدين آدم). قامت دائرة شؤون الضحايا وإعادة الإدماج بتقييم وإرسال ما مجموعه 27 طلبًا في قضية سعيد، ليصل عدد الضحايا المشاركين إلى 32.

27- في قضية بيكاتوم ونجيسونا، مثل محامٍ من مكتب مستشار الضحايا ما مجموعه 292 من الجنود الأطفال السابقين، ومثل محامٍ آخر من مكتب مستشار الضحايا مجموعة من 1625 ضحية من ضحايا الجرائم الأخرى، بالاشتراك مع أربعة محامين خارجيين. في قضية سعيد، مثل محامٍ من مكتب مستشار الضحايا جميع الضحايا المشاركين البالغ عددهم 32 في مرحلة المحاكمة.

28- في قضية بيكاتوم ونجيسونا، أصدر قسم مشاركة الضحايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ستة ملفات، بما في ذلك تقريران دوريان عن الضحايا الذين قُبلوا للمشاركة في الإجراءات. وقد مُنح ما مجموعه 1965 متقدمًا صفة الضحية المشارك. في قضية سعيد، أصدر قسم مشاركة الضحايا أربعة ملفات لإرسال طلبات جديدة واستكمال الطلبات التي تم جمعها سابقًا.

29- في شباط/فبراير 2025، عُيِّن محامٍ من مكتب مستشار الضحايا لتمثيل مصالح الضحايا في إجراءات القبول عقب طعن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في قبول القضية المرفوعة ضد إدموند بينا في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

30- دعم مكتب جمهورية أفريقيا الوسطى ما مجموعه ٥٠ بعثة مسجلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

## هاء- الحالة في كوت ديفوار

### 1- التحقيقات

31- واصل مكتب المدعي العام جهوده لضمان التعاون من السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة للمساعدة في تسريع التحقيقات الجارية في الجرائم المزعومة المرتكبة في سياق أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وحزيران/يونيه 2011. ويجري المكتب بعثات تحقيقية ويسعى إلى نقل أنشطته نحو المرحلة التالية من الإجراءات.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

32- قدّم الوجود الميداني في كوت ديفوار الدعم لأنشطة التحقيق المتبقية لمكتب المدعي العام، وكذلك لبرنامج المساعدة التابع للصندوق الاستئماني للضحايا. وعقب انتهاء الإجراءات القضائية ذات الصلة في كوت ديفوار، انخفض الوجود الميداني بشكل أكبر. كما قلّص قلم المحكمة وجوده في البلد، مع استمراره في تقديم الدعم للبعثات. وساعد قسم الإعلام والاتصال الوجود الميداني في ضمان فهم الشركاء جيدًا لإغلاق قلم المحكمة في كوت ديفوار، وفي إبلاغهم بالدور المتبقي للمقر الرئيسي في المستقبل. ويبلغ إجمالي عدد طلبات الضحايا للمشاركة و/أو التعويضات الواردة فيما يتعلق بالحالة 4845 طلبًا. وفي ظل غياب الإجراءات الجارية، لم ينقذ قسم مشاركة الضحايا أنشطة محدودة ومتبقية فيما يتعلق بضحايا الحالة، وذلك من خلال الحفاظ على اتصاله بالجهات الفاعلة ذات الصلة المتمركزة في الميدان.

## واو- الحالة في دارفور

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعي العام ضد علي محمد عبد الرحمن (علي كوشيب)

33- في عام 2024، استمعت الدائرة الابتدائية الأولى إلى شهادات شهود الدفاع، وأعلنت في 25 أيلول/سبتمبر 2024 إغلاق باب تقديم الأدلة في القضية. وقدم الأطراف والمشاركون لاحقًا مذكراتهم الختامية وبياناتهم الختامية خلال جلسات عُقدت بين 11 و 13 كانون الأول/ديسمبر 2024. وأصدرت الدائرة حكمها في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025.<sup>1</sup>

## 2- التحقيقات

34- في 28 كانون الثاني/يناير و 10 تموز/يونيه 2025، على التوالي، أطلع المدعي العام ونائبه مجلس الأمن على الوضع في دارفور، عملاً بالقرار 1593 (2005). في عام 2005، واصل المكتب التركيز على التحقيق في الجرائم المتعلقة بتصاعد النزاع في دارفور بعد عام 2023، مع إيلاء الأولوية في البداية للجرائم المرتكبة في غرب دارفور. كما ضمنت التحقيقات التركيز المناسب على الجرائم التي تمس الأطفال والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي. وقد تم تسريع هذه التحقيقات من خلال بعثات للتواصل مع الضحايا والسلطات الوطنية في السودان والدول المجاورة، بالإضافة إلى الاستخدام المتقدم للمصادر المفتوحة على الإنترنت. أتاحت الزيارات التي قام بها ممثلو المكتب إلى خمسة مخيمات مختلفة للاجئين في تشاد في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 الفرصة لتعميق الحوار مع المجتمعات الدارفورية التي فرت من ديارها بحثًا عن مأوى.

<sup>1</sup> وقد تم تضمين هذا التطور بشكل استثنائي على الرغم من أنه يقع خارج فترة إعداد التقرير.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

35- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسَّع قسم الإعلام والاتصال نطاق تواصله من خلال أنشطة هجينة وعبر الإنترنت، لا سيما في تشاد وأوغندا، وبين الجالية السودانية في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا. وأنتج برامج سمعية وبصرية باللغتين العربية والفورية، غطَّت المرافعات الختامية للأطراف وأقوال المشاركين في قضية عبد الرحمن، وبثَّها على نطاق واسع عبر موجات الراديو القصيرة للضحايا والمجتمعات المتضررة في دارفور وتشاد. ولتعزيز التغطية الإعلامية، درَّب قسم الإعلام والاتصال عشرين صحفياً في تشاد وأوغندا، ويسرَّ إجراء مقابلات مع الادعاء. وشمل ذلك ملخصات للمرافعات الختامية التي قدَّمها مكتب المدعي العام والدفاع والممثلون القانونيون المشتركون للضحايا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، استضاف القسم واحداً وعشرين من قادة المجتمع المدني الدارفوري في مقر المحكمة لحضور جلسات الاستماع والتواصل مع المسؤولين. ونظراً للقيود الأمنية التي تمنع الوصول إلى دارفور، تم إرسال بعثات مشتركة مع مكتب المدعي العام وقسم مشاركة الضحايا في تشاد في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو إلى مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء فرشانة والمناطق المجاورة، وفي تموز/يوليه، قدمت بعثة إلى أوغندا لجلسات حضورية مع سبعة عشر ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني لتعزيز الفهم لولاية المحكمة والعمل الجاري بشأن دارفور.

36- واصل قسم مشاركة الضحايا أنشطته لمساعدة الضحايا في عملية استكمال طلباتهم للمشاركة في الإجراءات والتعويضات المحتملة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحيل 172 طلباً إلى الدائرة للمشاركة في إجراءات المحاكمة. ويمثل جميع الضحايا المشاركين، والبالغ عددهم 1592 ضحية، في الإجراءات محامون خارجيون. وأجرى مكتب المدعي العام لضحايا التعذيب والتعويضات بعثات إلى دول ثالثة للقاء الضحايا والوسطاء وغيرهم من المحاورين، بهدف جمع بيانات خرائطية لإجراءات التعويض المستقبلية المحتملة في حالة الإدانة. ومن المقرر إصدار تقرير الخرائط في وقت لاحق من هذا العام. كما انضم قسم مشاركة الضحايا إلى مكتب المدعي العام ومكتب الإعلام والاتصال في العديد من الأنشطة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مهمة ميدانية لتقديم معلومات إلى منظمات المجتمع المدني السودانية. وقد قدم مكتب مستشار الضحايا المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون مجموعات الضحايا قبل صدور حكم المحاكمة.

## زاي- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

## 1- التطورات القضائية

(أ) المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو

37- واصل صندوق الضحايا تنفيذ التعويضات الرمزية والجماعية القائمة على الخدمة التي أمرت بها الدائرة الابتدائية الثانية. وفي المجلد، اعتُبر 2471 طفلاً جندياً سابقاً مؤهلاً للحصول على تعويضات؛ وأكمل 1702 مستفيد أو يستفيدون حالياً من تعويضات قائمة

على الخدمة، على شكل علاج طبي، وإعادة تأهيل نفسي، ودعم اجتماعي واقتصادي. ويواصل صندوق الضحايا بناء مركزين مجتمعيين في إطار التعويضات الرمزية. كما تم الانتهاء من بناء مشروعين مجتمعيين آخرين في روانبارا وماهاجي، وأقيمت مراسم افتتاح في كلا الموقعين احتفالاً بتسليم القاعتين متعددي الأغراض المكتملتين.

(ب) المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا

38- في 30 كانون الثاني/يناير 2025، وبعد استلامها التقرير النهائي لصندوق الاستئمان بشأن التعويضات، أعلنت الدائرة انتهاء إجراءات التعويضات.

39- استفاد من التعويضات التي أمرت بها الدائرة الابتدائية الثانية في 24 آذار/ مارس 2017 شخصاً فقد أفراداً من عائلاته، وتعرض لأذى جسدي ونفسي، وفقد منزله وممتلكاته ومواشيه نتيجة هجوم 24 شباط/فبراير 2003 على قرية بوغورو في مقاطعة إيتوري، والذي أُدين فيه السيد كاتانغا، بصفته شريكاً، بتهمة ارتكاب جريمة ضد الإنسانية (القتل) وأربع تم بارتكاب جرائم حرب (القتل، والاعتداء على السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات، والنهب).

(ب) المدعي العام ضد بوسكو نتانغاندا

40- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها بشأن طعون الممثلين القانونيين المشتركين للضحايا ضد "الملحق لأمر التعويضات الصادر عن الدائرة الابتدائية الثانية بتاريخ 8 مارس/آذار 2021، ICC-01/04-02/06-2659"، مؤكدةً قرار الدائرة الابتدائية.

41- ظلت الدائرة الابتدائية الثانية قيد نظرها بشأن تنفيذ أمر التعويضات الصادر عن الدائرة الابتدائية السادسة بتاريخ 8 آذار/مارس 2021 والملحق الصادر عن الدائرة الابتدائية الثانية بتاريخ 14 تموز/يوليه 2023، والذي تضمن تقدير العدد التقريبي للضحايا المباشرين وغير المباشرين للجرائم المرتكبة ضد الأطفال الجنود (3000)، وتقدير العدد التقريبي للضحايا المباشرين وغير المباشرين للهجمات (7500)، وتقييم مسؤولية السيد نتانغاندا عن التعويضات (31,300,000 دولار أمريكي). عملية تحديد الهوية مستمرة مع تزايد سرعة وحجم المعالجة.

## 2- التحقيقات

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أعلن المدعي العام قراره بتجديد جهود التحقيق في هذه الحالة، مع التركيز على الجرائم المزعومة في شمال كيفو منذ يناير/كانون الثاني 2022 كأولوية.

42- إلى جانب تحقيقاته الجارية، يدعم مكتب المدعي العام جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي للجرائم الدولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجيتها الوطنية وإنشاء ولاية قضائية كونغولية خاصة من شأنها المساعدة في سد فجوة الإفلات من العقاب.



## 3- أنشطة قلم المحكمة

43- أغلق المكتب القطري في كينشاسا مقره الفعلي في عام 2021، ومع ذلك، لا يزال أحد موظفيه موجودًا في الميدان بشكل رئيسي للقيام بمهام التواصل المتبقية والعمل كحلقة وصل مع الحكومة. ومع ذلك، واصل المكتب القطري في بونيا دعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا فيما يتعلق بمرحلة التعويضات في قضيتي لوبانغا ونتاغاندا في مقاطعة إيتوري. كما دعم المكتب البعثة رفيعة المستوى للصندوق الاستئماني للضحايا، وبعثة مكتب المدعي العام في ثلاث مقاطعات.

44- في قضية لوبانغا، اختتمت الدائرة تقييمها للمستفيدين المؤهلين. كما سهّل قلم المحكمة وصول الدائرة الابتدائية إلى ملف المستفيدين الذين قبلهم الصندوق الاستئماني للضحايا للحصول على تعويضات.

45- في قضية نتاغاندا، واصل قسم مشاركة الضحايا التعاون الفعّال مع الصندوق الاستئماني للضحايا في تنفيذ أوامر الدائرة الابتدائية المتعلقة بالتعويضات. وتضمّن ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إصدار ما مجموعه 1,549 قرارًا إيجابيًا بشأن الأهلية، وإرسال 1044 ملفًا للضحايا، من بينهم 688 ضحية اعتداءات و356 طفلًا جنديًا، إلى الصندوق الاستئماني لضحايا العنف. وأعد قسم مشاركة الضحايا ثمانية ملفات تتعلق بتحديد المستفيدين المحتملين من التعويضات، وجمع المعلومات، وإجراءات الأهلية الإدارية. واصل قسم مشاركة الضحايا تنفيذ هذه الأنشطة ميدانيًا بوتيرة متزايدة كلما سمحت الحالة الأمنية بذلك. ويدير المكتب شبكة ميدانية لجمع طلبات التعويضات من الضحايا والوثائق الداعمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المكتب ثامن مهمة إلى إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمضي قدمًا في الأنشطة المذكورة أعلاه. كما امتدت الأنشطة عقب صدور أوامر الدائرة الابتدائية بشأن التعويضات. وأنتج قسم الإعلام والاتصال سلسلة من مقاطع الفيديو القصيرة، تلخص القضية، وتشرح أدوار مكتب شؤون الضحايا والصندوق الاستئماني للضحايا، بالإضافة إلى نطاق وخطوات عملية التعويضات. وكان الهدف هو توعية السكان وتمكين الضحايا من التقدم، مما يسهل عملية تحديد الهوية وفقًا لأمر الدائرة الابتدائية. ووثقت كل حلقة، عدة مرات يوميًا لمدة أسبوع، بلغات ألور واللينغالا الفرنسية والسواحيلية، على شبكة من محطات الإذاعة المحلية في إيتوري. وتمكن المستمعون من توجيه أسئلتهم إلى قسم الإعلام والاتصال عبر محطاتهم المحلية، وتم بث الإجابات أيضًا. كما وُزّع قسم الإعلام والاتصال الفيديوهات على شبكتها من منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وممثلي السلطات المحلية، والمحامين، والأوساط الأكاديمية. ويجري حاليًا إعداد سلسلة جديدة من الحلقات في مخيمات اللاجئين في أوغندا المجاورة، بالتعاون مع قسم مشاركة الضحايا والصندوق الاستئماني للضحايا، وسيتم إنتاجها في بداية فترة التقرير المقبل.

46- دعم المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه 72 بعثة مسجلة.

## حاء- الحالة في جورجيا

### 1- التحقيقات

47- بعد انتهاء مرحلة التحقيق في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، ركز مكتب المدعي العام جهوده على ضمان جاهزية المحاكمة فيما يتعلق بأوامر الاعتقال القائمة، بما في ذلك من خلال القيام بأنشطة الحفظ بموجب المادة 56 من النظام الأساسي ومراقبة حالة شهوده لهذا الغرض.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

48- أغلق المكتب القطري في جورجيا ("مكتب جورجيا") مقره في تبليسي بنهاية عام 2023، وأُعيد تخصيص الموارد اللازمة لأوكرانيا، ولكنه واصل تقديم الدعم لأنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا ومكتب المدعي العام المتبقية على أرض الواقع، بالإضافة إلى التواصل مع السلطات المضيفة. نقل المكتب الأصول المتبقية (مثل المركبات ومعدات المكاتب) من جورجيا إلى أوكرانيا. قدّم مكتب مستشار الضحايا المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا في المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم.

## طاء- الحالة في كينيا

### 1- التحقيقات

49- بعد القرار الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 باختتام التحقيق، لا يزال اثنان من المشتبه بهم الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم ضد إدارة العدالة طلقاء.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

50- سجل قلم المحكمة ثلاث بعثات إلى كينيا.

## ياء- الحالة في ليبيا

51- في 12 أيار/مايو 2025، أعلنت الحكومة الليبية، بموجب المادة 12(3) من نظام روما، قبولها اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المزعومة المرتكبة في أراضيها من عام 2011 حتى نهاية عام 2027.

### 1- التطورات القضائية

52- في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى ستة أوامر اعتقال صدرت في 18 تموز/يوليه 2023. وتتعلق هذه الأوامر بجرائم حرب يُزعم ارتكابها في ترهونة، بما في ذلك القتل، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاغتصاب.

53- في 18 كانون الثاني/يناير 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى، بأغلبية أعضائها، مذكرة توقيف بحق السيد أسامة المصري نجيم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم أنها ارتكبت في ليبيا في الفترة من حوالي شباط/فبراير 2015 إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على الأقل. وصدرت النسخة المصححة من مذكرة التوقيف وُفُتِح باب الختم في 24 كانون الثاني/يناير 2025.

54- في 17 شباط/فبراير 2025، دعت الدائرة التمهيدية الأولى إيطاليا إلى توضيح سبب عدم تسليمها السيد نجيم إلى المحكمة بعد إلقاء القبض عليه على الأراضي الإيطالية في 19 كانون الثاني/يناير 2025.

55- في 10 تموز/يوليه 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرة توقيف بحق السيد خالد محمد علي الهشري بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، يُزعم أنها ارتكبت في ليبيا في الفترة من حوالي شباط/فبراير 2015 إلى أوائل عام 2020 على الأقل. وفي 16 تموز/يوليه 2025، السيد خالد اعتقلت سلطات جمهورية ألمانيا الاتحادية محمد علي الهشري. وُفُتِح أمر الاعتقال في 31 تموز/يوليه 2025. وسيبقى المشتبه به، الذي اعتُقل بناءً على طلب المحكمة الجنائية الدولية، رهن الاحتجاز لدى السلطات الألمانية ريثما تُستكمل الإجراءات الوطنية المنصوص عليها في المادة 59 من نظام روما الأساسي.

56- في 1 آب/أغسطس 2025، قدّمت الدائرة التمهيدية، محتومةً ومن طرف واحد، مذكرة استئنافها ضد أمر التوقيف. وبموجب أمر صادر عن غرفة الاستئناف في اليوم نفسه، أُعيد تصنيف مذكرة الاستئناف إلى علنية. وفي 8 آب/أغسطس 2025، قدّم مكتب المستشار العام للدفاع طلب إذن لتقديم مذكرات بشأن حق السيد الهشري في الاستماع إليه من قِبَل محامٍ. وفي 27 آب/أغسطس 2025، طلب مكتب المستشار العام للضحايا إذنًا بالمثول أمام غرفة الاستئناف، وفقًا للبند ٨١(٤) من لائحة المحكمة. ولا تزال هذه المسائل منظورة أمام غرفة الاستئناف.

57- في 8 آب/أغسطس 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرة توقيف بحق سيف سليمان سنايدل، والتي صدرت في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتتعلق المذكرة بجرائم حرب، هي القتل، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والتعذيب، التي يُزعم أنها ارتكبت في بنغازي أو المناطق المحيطة بها، في ليبيا، في الفترة ما بين 3 حزيران/يونيه 2016 أو قبله وحتى 17 تموز/يوليه 2017 أو حواليه.

## 2- التحقيقات

58- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و15 أيار/مايو 2025، أطلع المدعي العامة مجلس الأمن على الوضع عملاً بالقرار 1970 (2011)، موضحةً خارطة طريق لإكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، رهنًا بالظروف التشغيلية. ووفقاً لخارطة الطريق، أحرزت التحقيقات تقدماً ملحوظاً. وقد أحرز المكتب تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بعد تصاعد النزاع في عام 2014، وتتقدم التحقيقات ذات الصلة نحو الاكتمال.

59- كما ساهم مكتب المدعي العام في التحقيقات المحلية، وواصل تعاونه التشغيلي مع السلطات الوطنية في إطار الفريق المشترك المعني بالجرائم ضد المهاجرين. ويتعاون المكتب أيضاً مع السلطات الوطنية في ليبيا، بما في ذلك مشاريع تكاملية محددة لتعزيز قدراتها.

60- كما استجاب مكتب المدعي العام لطلب المساعدة من وكالة مكافحة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة لدعم التحقيق المدني في المملكة المتحدة بشأن الأصول التي يحتفظ بها السيد نجيم، والذي أسفر عن أوامر بتجميد الحسابات والممتلكات بقيمة إجمالية قدرها 12 مليون جنيه إسترليني.

### 3- أنشطة قلم المحكمة

61- طوال فترة التقرير، واصل قسم الإعلام والاتصال إجراء مشاورات عبر الإنترنت مع مجموعات صغيرة من الأشخاص للحد من المخاوف الأمنية، وتحقيق فهم أفضل للسياق والمخاوف ذات الصلة بالمحكمة. أجرى قسم الإعلام والاتصال وقسم مشاركة الضحايا ومكتب المدعي العام مهمة في دولة تالان خلال أبريل ٢٠٢٥، حيث عُقدت جلسات إعلامية واجتماعات ثنائية مع الجهات المعنية ذات الصلة، لإطلاعهم على التطورات القضائية الحالية. جمع قلم المحكمة معلومات حول قنوات الاتصال والوضع الأمني وتدابير تخفيف المخاطر لمحوري قسم الإعلام والاتصال وقسم مشاركة الضحايا. نُشرت المعلومات الرئيسية على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية، ونُشرت عبر الشركاء الرئيسيين. قدم مستشار الضحايا مشورات للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا بشأن المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم. في أعقاب اعتقال السلطات الألمانية للسيد الهشري في 16 تموز/يوليه 2025، زاد قسم مشاركة الضحايا من تفاعله مع الضحايا والمنظمات التي تساعد، لتوفير المزيد من المعلومات حول حقوق الضحايا في المشاركة في الإجراءات والتعويضات، ولتسهيل عملية تقديم الطلبات مستقبلاً. وقد بدأ مركز VPRS في تلقي طلبات المشاركة و/أو التعويضات في القضية المذكورة، وأعد تقريراً دورياً واحداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## كاف- الحالة في مالي

## التطورات القضائية

## (أ) المدعي العام المهدي

62- واصل الصندوق الاستثماري للضحايا تنفيذ التعويضات التي أمرت بها الدائرة الابتدائية الثامنة في 18 آب/ أغسطس 2017 لمجتمع تمبكتو. واكتملت عملية منح التعويضات الرمزية في آذار/مارس 2021 من خلال مراسم أُقيمت في باماكو وتمبكتو. وفي حزيران/يونيه 2024، أكمل الصندوق توزيع التعويضات الفردية على شكل تعويضات مالية لـ 1685 ضحية مؤهلة من ضحايا الهجمات على المباني الدينية والتاريخية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2012. ويواصل الصندوق تنفيذ التعويضات الجماعية التي تشمل ترميم المباني المحمية ذات القيمة الثقافية؛ وتخليد ذكرى ضحايا الهجمات لمعالجة الضرر المعنوي الذي لحق بمجتمع تمبكتو؛ وإنشاء مرفق لتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود لمعالجة الضرر الاقتصادي غير المباشر الذي لحق بالمجتمع.

## (ب) المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود ("السيد الحسن")

63- بعد إدانة السيد الحسن في 26 حزيران/يونيه 2024 بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من قبل الدائرة الابتدائية العاشرة، قدم الادعاء والدفاع في 18 أيلول/سبتمبر 2024 إخطارات استئناف ضد حكم المحاكمة.

64- بعد إعادة تشكيل رئاسة الدائرة الابتدائية العاشرة عقب انتهاء ولاية أحد قضاةها، أصدرت الدائرة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 قرارها بشأن الحكم الصادر بحق السيد الحسن، عملاً بالمادة 76 من النظام الأساسي. حكمت عليه الدائرة الابتدائية العاشرة بالسجن لمدة 10 سنوات، خُصم منها المدة التي قضاها على ذمة المحاكمة.

65- في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، قدّم كلٌّ من الطرفين إخطاراتهما بوقف الاستئناف ضد حكم المحاكمة. وفي 7 آذار/مارس 2025، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً يقضي بصفة إخطارات الطرفين بوقف الاستئناف، وبالتالي إنهاء إجراءات الاستئناف.

66- في 23 تموز/يوليه 2025، أنجزت هيئة من ثلاثة قضاة في دائرة الاستئناف مراجعة قرار تخفيف عقوبة السيد الحسن، وخفّضت الحكم الأصلي بالسجن 10 سنوات إلى 12 شهراً. وعقب هذا القرار، كُلف قلم المحكمة بتقديم الدعم والمساعدة للدفاع في جهوده لتحديد دولة يمكن للسيد الحسن دخولها بعد انتهاء عقوبته. وفي 1 آب/أغسطس 2025، رفضت هيئة القضاة نفسها طلباً مبدئياً من الدفاع للحصول على إذن باستئناف قرار مراجعة الحكم.

67- بالتوازي مع الإجراءات أمام دائرة الاستئناف، تلقت الدائرة الابتدائية مذكرات من الأطراف والمشاركين بشأن تعويضات الضحايا، وشرعت في تحديد موعد جلسة استماع بشأن التعويضات.

## 2- التحقيقات

68- يراقب مكتب المدعي العام الوضع في مالي ويجري أنشطة تحقيقية. ويحظى المكتب بالتعاون من جهات، منها كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

69- قدّم الحضور الميداني في مالي دعمًا عمليًا للأنشطة المتعلقة بجبر الضرر في قضية/المهدي والإجراءات القضائية في قضية/الحسن، بما في ذلك دعم حضور الشهود عبر الفيديو. وتلقّت جميع كيانات المحكمة الجنائية الدولية العاملة في مالي دعمًا إداريًا ولوجستيًا وأمنيًا. ورغم التحديات المتعلقة بتقليص حجم حضور المحكمة على أرض الواقع في مالي، واصل قسم هيئة الإعلام والاتصال الوفاء بمهمته المتمثلة في إعلام المجتمعات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات قضية/الحسن، من خلال الاستفادة من شبكته الراسخة من الشركاء للحفاظ على مستوى ثابت من المشاركة المجتمعية، وإن كان ذلك عن بُعد في المقام الأول.

70- وبسبب الوضع الأمني، ظلت بعض المناطق، ولا سيما منطقة تمبكتو، صعبة المنال، واعتمد قسم الإعلام والاتصال على شركائه لتوزيع المحتوى. وشمل ذلك تنظيم عروض لمقاطع فيديو موجزة للمحاكمة والحكم باللغات المحلية في مختلف المهرجانات الثقافية في المناطق التي تقيم فيها المجتمعات المتضررة، ورسائل حول التطورات القضائية (إعلان اعتذار السيد الحسن، وتخفيف العقوبة)، باللغات المحلية، وبثها على محطات الإذاعة المجتمعية وتوزيعها عبر تطبيق واتساب ومجموعات البريد لمنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وممثلي السلطات المحلية، وممارسي القانون والأوساط الأكاديمية.

71- واصل قسم مشاركة الضحايا عقد جلسات تعريفية لشركائه وتحديد هوية الضحايا في المجتمعات المتضررة في مالي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى القسم 41 استمارة تعويضات تتعلق بقضية الحسن، ومن المتوقع زيادة كبيرة في هذا العدد بعد صدور الحكم. ونظرًا لاقتراب مرحلة التعويضات، واصل القسم عقد جلسات تعريفية وتدريبية لشركائه والمجتمعات المتضررة في مواقع مختلفة. كما جُمعت آراء الضحايا ومجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية حول التعويضات. عُقدت هذه الجلسات في باماكو ومناطق أخرى من البلاد، بالإضافة إلى جلسات عن بُعد. وقد أدت كل هذه الجهود إلى إعداد خمسة ملفات، تتضمن ملاحظات القسم بشأن التعويضات، بما في ذلك عرض لآراء الضحايا التي جُمعت حول هذه المسألة. في إجراءات تعويضات الحسن، يُمثل أربعة ضحايا محامٍ من مكتب الدفاع عن الضحايا.

72- بعد اكتمال انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) من مالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، قلّص قلم المحكمة وجوده داخل البلد. وحدد قلم المحكمة مصادر بديلة للدعم اللوجستي والأمني لأنشطة المحكمة المستمرة، وبحث سبل الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

73- يسر المكتب القطري التابع لقلم المحكمة ودعم ما مجموعه 34 بعثة مسجلة.

## لام- الحالة في أوغندا

### التطورات القضائية

(أ) المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

74- في 7 نيسان/أبريل 2025، أكدت دائرة الاستئناف أمر التعويضات الصادر بحق السيد أونغوين من الدائرة الابتدائية التاسعة في 28 شباط/فبراير 2024. ولا يزال تنفيذ أمر التعويضات جاريًا.

(ب) المدعي العام ضد جوزيف كوني

75- في 12 أيلول/سبتمبر 2024، أُلجّت الدائرة التمهيدية الثالثة موعد جلسة تأكيد التهم، الذي كان مقرّرًا في البداية في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حتى إشعار آخر، نظرًا لأن محامي السيد كوني لم يُعيّن إلا في حزيران/يونيو 2024، وبالنظر إلى اتساع نطاق ادعاءات الادعاء ضد السيد كوني.

76- في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قررت الدائرة التمهيدية الثالثة عقد جلسة تأكيد التهم في غياب السيد كوني. وفي 3 حزيران/يونيو 2025، أكدت دائرة الاستئناف قرار الاستئناف.

77- في ٩ أيلول/ سبتمبر 2025، بدأت جلسة تأكيد التهم. وانتهت الجلسة في 10 أيلول/سبتمبر 2025، وبعدها انصرفت الدائرة التمهيدية للتداول بشأن تأكيد التهم.

## 2- التحقيق

78- بعد انتهاء مرحلة التحقيق، ركّز مكتب المدعي العام على ضمان نجاح محاكمة السيد كوني، بالتنسيق مع قلم المحكمة والشركاء المعنيين بشأن الأنشطة اللازمة المتعلقة بجلسة تأكيد التهم في غياب كوني.

79- واصل مكتب المدعي العام تعاونه مع السلطات الأوغندية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى لضمان تبادل المعلومات والأدلة في إطار سياسة المكتب للتكامل والتعاون.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

80- واصل المكتب القطري في أوغندا ("مكتب أوغندا") دعم أنشطة عملائه في البلاد وتقديم الدعم للبعثات. ونظرًا لموقعه الجغرافي، بالإضافة إلى مرافقه المستقرة وموظفيه ذوي الخبرة، استُعين بمكتب أوغندا أيضًا لتقديم الدعم للمتطلبات التشغيلية المرتبطة بحالات أخرى في المنطقة. وقد يَسّر مكتب أوغندا جلسة استماع واحدة (١) للشهود عبر رابط فيديو. أوّسل المكتب القطري في أوغندا 65 طلبًا إلى السلطات الأوغندية لتنفيذ قرارات قضائية، وطلبات تأشيرات، وطلبات تعاون للممثلين القانونيين للضحايا. كما أرسل 29 طلبًا للتعاون إلى الأمم المتحدة. يدعم المكتب 34 بعثةً لفرق الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا في أوغندا، ويسّر مهمةً واحدةً تتعلق بهذا الوضع خارج أوغندا. كما قدّم الدعم لـ 13 بعثةً إلى ماهاجي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وساعد في ترتيب اجتماعات رفيعة المستوى بين فريق دفاع كوني ومختلف الجهات الحكومية.

81- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم مكتب السجل الوطني 179 بعثةً مسجلة. وفيما يتعلق بقضية كوني، نفّذ المكتب عددًا من الأنشطة لإعلام وتحديد الضحايا الجدد المحتملين، وعقد مناقشات جماعية مركزة صغيرة لشرح قضية كوني وحقوق الضحايا وجمع معلومات حول التمثيل القانوني لهم. ونفّذ المكتب أنشطته بشكل رئيسي في غولو وليرا وسوروتي، كما استقطب ناجين من مقاطعات مختلفة في مناطق أشولي ولانغو وتيسو وغرب النيل.

82- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم خدمات الإعلام والاتصال أنشطة التوعية المستهدفة في شمال أوغندا لضمان إعلام الضحايا والمجتمعات المتضررة وإشراكهم بشكل هادف في عمليات تحديد الهوية والتحقق من الأهلية الجارية المتعلقة بالتعويضات في قضية أونغوين. وعُقد ما مجموعه 282 اجتماعًا مباشرًا مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية - بما في ذلك مجموعات الضحايا، والمجتمع المدني، والقيادات الدينية والثقافية، والنساء، والشباب، والأشخاص

ذوي الإعاقة، ووسائل الإعلام - وبلغ عدد المشاركين 76 928 شخصًا. ركزت المناقشات على معايير الأهلية، وطرائق التعويضات التي أمرت بها الدائرة، وآليات التنفيذ، والجدول الزمني.

83- في 21 تموز/يوليه 2025، استضاف قسم الإعلام والاتصال، بالتعاون مع المكتب القطري وقسم مشاركة الضحايا والجبر، حوارًا متعدد الأطراف في مدينة ليرا للاحتفال بيوم العدالة الدولية والذكرى السنوية لنظام روما الأساسي. جمع هذا الحدث قادة إقليميين من مناطق أشولي، ولانغو، وتيسو، وغرب النيل، بالإضافة إلى ممثلي الضحايا، لمناقشة دور المحكمة والسعي لتحقيق العدالة. وسلط معرض صور موضوعي الضوء على ولاية المحكمة التأسيسية والعملية.

84- بناءً على أمر صادر عن الدائرة التمهيدية الثانية في قضية كوني، نُفذت دائرة خدمات الإعلام والاتصال أنشطة توعية وحملة إعلامية لإعلام المشتبه به بالتهمة الموجهة إليه والتاريخ المقرر لجلسة تأكيد التهم.

85- فيما يتعلق بقضية جوزيف كوني، سهّلت دائرة الإعلام والاتصال التواصل مع مكتب المدعي العام ومكتب المدعي العام للضحايا والدفاع، مما أتاح التواصل المباشر مع الضحايا وقادة المجتمع ووسائل الإعلام لتوضيح دور كل طرف في جلسة تأكيد التهم. ولتعزيز وصول الجمهور، أنشئت ثلاثة مراكز للعرض المباشر في غولو وليرا وسوروتي، وهي مراكز حضرية للسكان المتضررين من النزاع، بينما تم تفعيل ٢٩ ناديًا إذاعيًا محليًا في المناطق المرتبطة بالجرائم المزعومة. ووسّع البث التلفزيوني الوطني على قنوات NTV و NBS و UBC نطاق الوعي للجمهور في جميع أنحاء أوغندا، مما زاد من شفافية الإجراءات ووضوحها.

86- بفضل موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى مرافقه المستقرة وموظفيه ذوي الخبرة، استُخدم مكتب أوغندا أيضًا لدعم المتطلبات التشغيلية المرتبطة بحالات أخرى في المنطقة. وقد سهّل المكتب القطري في أوغندا الاستماع إلى 5 شهادات/استماع للشهود عبر وصلة فيديو.

87- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدّ قسم مشاركة الضحايا ثلاثة تقارير دورية في الحالة، وملفًا واحدًا في قضية/ونغوين لتقديم ملاحظاته على مسودة خطة التنفيذ المقترحة من الصندوق الاستئماني للضحايا لأجل التعويضات. كما حلل أهلية وضعف الضحايا مقدمي الطلبات، وأحال إلى الصندوق الاستئماني للضحايا الملفات الموحدة للضحايا الذين ثبتت أهليتهم للحصول على تعويضات، بالإضافة إلى نتيجة تقييم وحدة شؤون الضحايا وجبرهم لمستوى أولويتهم. وفي قضية كوني، تلقت وحدة شؤون الضحايا وإعادة تأهيلهم 2681 طلبًا جديدًا للمشاركة و/أو التعويضات. في ثلاث ملفات، أحال قسم مشاركة الضحايا ما مجموعه 5793 نموذج طلب من المجموعة أ (تم تحديدها على أنها تقع بوضوح ضمن نطاق القضية) و 34 نموذج طلب من المجموعة "باء" (تم تحديدها على أنها تقع بوضوح خارج نطاق القضية)، والتي قبلت منها الدائرة 5795 ضحية للمشاركة في الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بإجراءات كوني، جمع القسم معلومات عن تفضيلات الضحايا فيما يتعلق بتمثيلهم القانوني، ثم قدم تقريرًا

واحدًا عن التمثيل القانوني للضحايا في 28 حزيران/يونيو 2024. وفي قضية/ونغوين، لا تزال جهود قسم مشاركة الضحايا جارية لتحديد هوية الضحايا والتدقيق فيها من أجل الحصول على تعويضات من خلال الصندوق الاستئماني؛ وبفضل الأساليب الجديدة لجمع بيانات الضحايا من خلال شبكاتها المحلية، تمكن القسم من جمع آلاف النماذج في أشهر صيف عام 2025، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها الدائرة.

88- في قضية كوني، عُيّن محاميان من مكتب مستشار الضحايا لتمثيل 5975 ضحية مشاركة، إلى جانب ثلاثة محامين خارجيين.

89- قدّم المكتب القطري التابع لقلم المحكمة الدعم لـ 146 بعثة مسجلة.

## ميم- الحالة في فلسطين

### التطورات القضائية

90- في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أنهت الدائرة التمهيدية الأولى الإجراءات المتعلقة بالسيد يحيى السنوار، بعد سحب طلب مذكرة التوقيف التي قدمتها النيابة العامة بسبب وفاته.

91 - في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعن إسرائيل في اختصاص المحكمة عملاً بالمادة 19(2) من النظام الأساسي، ووجدت أنه لا يحق للدول الطعن في اختصاص المحكمة على أساس المادة 19 قبل إصدار أمر بالقبض أو استدعاء للحضور.

92- في اليوم نفسه، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طلب إسرائيل بأن تأمر الدائرة التمهيدية الادعاء بتقديم إشعار بموجب المادة 18(1)، ووجدت أن إسرائيل لم تطلب تأجيلًا خلال الفترة القانونية.

93- وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أيضًا، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرات توقيف بحق السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، والسيد يوآف غالانت، وزير دفاع إسرائيل في ذلك الوقت. ويُزعم أن السيد غالانت والسيد نتنياهو مسؤولان عن جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب؛ والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأفعال اللاإنسانية، التي ارتكبت كمشاركين، في الفترة من 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 20 أيار/مايو 2024 على الأقل. وفي اليوم نفسه، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمر قبض بحق السيد محمد دياب إبراهيم المصري، القائد الأعلى للجناح العسكري لحركة حماس في ذلك الوقت. وفي 26 شباط/فبراير 2025، أنهت الدائرة التمهيدية الأولى الإجراءات المتعلقة بالسيد المصري عقب طلب الادعاء سحب أمر الاعتقال بسبب وفاته.

94- في 24 أبريل/نيسان 2025، رفضت دائرة الاستئناف، بأغلبية أعضائها، استئناف إسرائيل ضد قرار المادة 18 الصادر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، باعتباره غير مقبول. ومنحت الدائرة التمهيدية الأولى لاحقًا إذنًا بالاستئناف، ولا تزال القضية قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

95- وفي اليوم نفسه، ألغت دائرة الاستئناف قرار المادة 19(2) الصادر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وأعادت القضية إلى الدائرة التمهيدية لإصدار حكم بشأن موضوع الطعن القضائي المقدم من إسرائيل.

96- في 24 تموز/يوليه 2025، خلصت الدائرة التمهيدية الأولى إلى أن هنغاريا قد أخلت بالتزاماتها الدولية بموجب النظام الأساسي بعدم تنفيذها طلب المحكمة اعتقال السيد ننتيا هو مؤقتًا أثناء وجوده على الأراضي المحرمة بين 3 و6 نيسان/أبريل 2025، وقررت إحالة القضية إلى جمعية الدول الأطراف.

## 2- التحقيقات

97- لا يزال تحقيق مكتب المدعي العام في الوضع مستمرًا، ويغطي مسارات تحقيق متعددة. وبغية تعزيز الإجراءات، واصل المكتب التواصل مع جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وكما هو الحال في جميع الحالات، يُراعى التكامل باستمرار، حسب الضرورة والمناسبة.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

98- ركر قسم الإعلام والاتصال جهود التوعية على توفير المعلومات من خلال إنتاج وتوزيع مواد إعلامية عامة وخاصة باللغتين العربية والعبرية.

99- واصل مكتب المدعي العام المشاركة في مناقشات افتراضية وشخصية مع منظمات المجتمع المدني الرئيسية لمعالجة القضايا الأمنية بفعالية، مع اكتساب فهم أعمق للسياق المحيط والمخاوف المحددة المتعلقة بالمحكمة. ونشر مكتب المدعي العام الاتصالات القضائية العامة والتحديثات المتعلقة بالوضع على أوسع نطاق ممكن من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وموقع المحكمة الجنائية الدولية الإلكتروني ورسائل البريد الإلكتروني على مدار العام.

100- نَقَدَ قسم مشاركة الضحايا سلسلة من الأنشطة لدعم الضحايا في الوضع في فلسطين، شملت التواصل مع الضحايا والمحامين والممثلين القانونيين للضحايا وممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن طلب المدعي العام إصدار أوامر اعتقال. وعقب إصدار أوامر الاعتقال في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حُدِّثَت الوحدة الصفحة الخاصة بالضحايا على موقع المحكمة الجنائية الدولية ("معلومات للضحايا") باللغات الإنجليزية والعربية والعبرية؛ كما وُقِّدَت باللغات المذكورة نماذج طلبات المشاركة والتعويضات، وإرشادات حول كيفية تعبئة طلبات الضحايا عبر الإنترنت.

ونتيجةً لذلك، تلقى القسم عددًا من طلبات الضحايا للمشاركة وطلب التعويضات، وقدمت إرشادات للممثلين القانونيين للضحايا والضحايا حول كيفية تعبئتها وتقديمها. بالتعاون الوثيق مع العديد من فرق الممثلين القانونيين للضحايا، قدّم القسم دورات تدريبية عبر الإنترنت وجلسة تعريفية حول حقوق الضحايا، وسهّل التواصل والدعم اللوجستي بين مجموعة واسعة من مجموعات الضحايا وممثليها عقب قرار الدائرة الصادر في 28 أيار/مايو 2025، وعقد اجتماعات مع خبراء خارجيين لتقديم معلومات خاصة بالضحايا. وخلال فترة التقرير، استلم قسم شؤون الضحايا وإعادة تأهيلهم 312 استمارة من الضحايا تتعلق بالوضع في فلسطين.

101- مثل مستشار الضحايا أمام الدائرة التمهيدية لتمثيل المصالح العامة للضحايا والضحايا غير الممثلين حاليًا في إجراءات طعن إسرائيل في اختصاص المحكمة. كما قدم المكتب المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا في مسائل تتعلق بتمثيل مصالحهم.

## 1- الحالة في الفلبين

### التطورات القضائية

(1) المدعي العام ضد رودريغو روا دوتيرتي

102- في 7 آذار/مارس 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرة توقيف بحق السيد رودريغو روا دوتيرتي، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد في الفلبين بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 و16 آذار/مارس 2019. وقد سُلم السيد دوتيرتي إلى المحكمة في 12 آذار/مارس 2025.

103- في 14 آذار/مارس 2025، عقدت الدائرة التمهيدية الأولى جلسة استماع لأول ظهور للسيد دوتيرتي.

104- في 6 آب/أغسطس 2025، قدمت هيئة الدفاع عن السيد دوتيرتي طلباً باستبعاد المدعي العام من "أي دور آخر" في القضية المرفوعة ضد السيد دوتيرتي. والمسألة معروضة حالياً على دائرة الاستئناف.

105- في 8 أيلول/سبتمبر 2025، قررت الدائرة التمهيدية الأولى، بأغلبية الأصوات، تأجيل بدء جلسة تأكيد الاختصاص، عقب طلب من محامي الدفاع عن السيد دوتيرتي بتأجيل الإجراءات إلى أجل غير مسمى، بدعوى أن السيد دوتيرتي غير لائق للمثول أمام المحكمة. وستحدد الدائرة، إذا لزم الأمر، موعداً محدداً للجلسة بمجرد الانتهاء من معالجة المسائل المعلقة.

## 2- التحقيقات

106- واصل مكتب المدعي العام أنشطته في مجال المقاضاة والتحقيق والتواصل مع الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بهدف المضي قدماً في تحقيقاته.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

107- مع التطورات القضائية الهامة في حالة الفلبين، بما في ذلك نقل السيد دوتيرتي إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومثوله الأول أمام المحكمة، وجلسة تأكيد التهم المرتقبة، ارتفع مستوى أنشطة التوعية بعد آذار/مارس 2025. بعد إجراء مسح أولي للمنظمات غير الحكومية وقنوات الاتصال، عقد مكتب المعلومات العامة والتوعية جلسات توعية مواضيعية لزيادة فهم الشركاء لقضايا محددة (مثل دور الضحايا أمام المحكمة، وتحقيقات مكتب المدعي العام، وقائمة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، وما إلى ذلك). حالياً، تُعقد جلسات إحاطة شهرية عبر الإنترنت مع المجتمع المدني في الفلبين، غالباً بالاشتراك مع مكتب المدعي العام أو مكتب نائب المدعي العام، لمعالجة الشواغل الرئيسية والرد على الأسئلة. بالإضافة إلى ذلك، يضمن التواصل المستمر مع وسائل الإعلام في الفلبين وصول تقارير صحيحة إلى السكان؛ أنشأ قسم الإعلام والاتصال مجموعة على منصة واتساب تضم أكثر من 100 صحفي من الفلبين يغطون أخبار المحكمة الجنائية الدولية، وتوفر المقابلات وتساعد الصحفيين الذين يرغبون في التحقق من الحقائق قبل النشر. استمر تبادل أدوات المعلومات العامة عن المحكمة الجنائية الدولية المترجمة إلى اللغة الفلبينية مع الشركاء، من أجل توزيعها على نطاق أوسع.

108- واصل مكتب مستشار الضحايا التواصل مع الضحايا وغيرهم من المحاورين الذين سعوا للحصول على معلومات حول التطورات الإجرائية وحقوق الضحايا أمام المحكمة. كما عقد جلسات إعلامية مع مجموعة متنوعة من المحاورين. وقدم تدريبات حول كيفية ملء استمارات طلبات الضحايا، وبالتعاون مع مكتب خدمات الدعم القانوني، نظم مناقشات حول التمثيل القانوني للضحايا.

109- حتى أبريل 2025، يمثل مكتب المستشار القانوني العام للضحايا (مستشار الضحايا) فترة التقرير، تلقى قسم مشاركة الضحايا 352 طلباً من الضحايا للمشاركة والحصول على تعويضات (طلبات فردية وأسرية) في سياق المصالح الجماعية لقضية دوتيرتي، وأحال عدداً منها إلى سجل القضية من خلال تقديمين ومرفقين (في نهاية فترة التقرير). كما أعد قسم مشاركة الضحايا ملفاً واحداً يتعلق بالتمثيل القانوني المشترك للضحايا المحتملين في القضية.

110- كما قدم مستشار الضحايا المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا بشأن المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم.

## نون- الوضع في فنزويلا 1

## 1- التطورات القضائية

111- في 10 شباط/فبراير 2025، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً برفض طلب تنحية المدعي العام عملاً بالمادة 42(8) من النظام الأساسي. وفي 8 نيسان/أبريل 2025، عُرض على دائرة الاستئناف طلب لإجراء "مراجعة تلقائية لتضارب مصالح المدعي العام في الوضع في فنزويلا I". وفي قرارها المؤرخ 1 آب/أغسطس 2025، خلصت دائرة الاستئناف إلى أن هناك أسباباً تدعو إلى الاعتقاد بوجود سبب لعدم أهلية المدعي العام وأنه من واجبه أن يطلب إعفاءه من النظر في حالة فنزويلا، وأمرت المدعي العام بالامتنال لهذا الواجب في غضون ثلاثة أسابيع.

112- في 7 و 13 آب/أغسطس 2025، تم تقديم "طلب توضيح بشأن اختصاص المدعين العامين المساعدين في إجراء تحقيقات في الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية الأولى" و"طلب اتخاذ تدابير شفافية محددة الهدف لحماية نزاهة القضاء عقب قرار دائرة الاستئناف المؤرخ 1 آب/أغسطس 2025 (ICC-02/18-118)" إلى دائرة الاستئناف. وهذه المسائل معروضة حالياً على دائرة الاستئناف.

113- في 18 آب/أغسطس 2025، قدم المدعي العام إلى الرئاسة "طلب المدعي العام للإعفاء من الحالة الفنزويلية الأولى". وفي 2 أيلول/سبتمبر 2025، وافقت الرئاسة المختصة على طلب المدعي العام.

## 2- التحقيقات

114- عقب القرارات القضائية الصادرة في عامي 2023 و 2024، استأنف مكتب المدعي العام تحقيقاته يتركيز وزخم متجددين. وقد دعم ذلك التعاون مع مجموعة من الكيانات الوطنية والدولية. سعى المكتب إلى تعزيز التعاون والتكامل من خلال التواصل مع السلطات الفنزويلية. ومنذ افتتاح المكتب القطري للمكتب في نيسان/أبريل 2024، واصل المكتب تحقيقاته مع تقييم إمكانية التكامل في الوقت نفسه.

115- في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في فنزويلا في 28 تموز/يوليه 2024، تلقى مكتب المدعي العام عدة بلاغات تدعي ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويجري حالياً تقييم هذه البلاغات وفقاً لولاية المكتب والإطار القانوني للمحكمة.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

116- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم قلم المحكمة العديد من الجلسات الإعلامية مع عدد كبير من المحاورين وشارك بنشاط في مختلف الفعاليات التي نظمتها مجموعات الضحايا والمنظمات المجتمعية والإقليمية/الدولية لحقوق الإنسان. وأعد قلم المحكمة، بالتعاون مع مكتب

المعلومات والخدمات العامة، تقريرين دوريين عن الحالة، بشأن خطة أنشطة قلم المحكمة للتواصل مع ضحايا الحالة.

117- كفل مكتب المعلومات والاتصال نشر التطورات القضائية، مثل قرار دائرة الاستئناف بشأن "طلب تنحية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في قضية فنزويلا الأولى بسبب تضارب المصالح" الصادر في شباط/فبراير 2025، والقرار اللاحق بشأن "طلب دائرة الاستئناف إجراء مراجعة تلقائية لتضارب مصالح المدعي العام في حالة فنزويلا 1" الصادر في آب/أغسطس 2025. وقد تمت صياغة الرسائل والردود على الشواغل المشتركة من الشركاء الرئيسيين في المجتمع المدني وتبادلها بالتنسيق الوثيق مع مكتب المدعي العام. وأخيراً، اجتمع مكتب المعلومات العامة، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام ومكتب نائب المدعي العام، عبر الإنترنت وشخصياً (في لاهاي وفي بلد ثالث) مع أصحاب المصلحة للدرد على الأسئلة وتوضيح المعلومات الخاطئة وتوزيع المواد الإعلامية التي أنتجتها المحكمة الجنائية الدولية. تم إجراء مسح للأطراف المعنية ذات الصلة بفنزويلا، مما سمح للأمانة العامة بالتخطيط بشكل أكثر استراتيجية لكيفية إجراء الأنشطة المتعلقة بقضايا المحكمة الموجهة للجمهور في فنزويلا والشتات. مثل محامو مكتب ضحايا الجرائم أمام دائرة الاستئناف المصلحة العامة للضحايا فيما يتعلق بطلب تنحية المدعي العام. كما قدم مكتب ضحايا الجرائم المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا في المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم.

118- سجل قلم المحكمة 4 بعثات إلى فنزويلا.

سين- الوضع في أوكرانيا

## 1- التطورات القضائية

119- في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، خلصت الدائرة التمهيدية الثانية إلى أن منغوليا لم تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب النظام الأساسي بعدم تنفيذ طلب المحكمة باعتقال وتسليم السيد فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين أثناء وجوده على الأراضي المنغولية في أيلول/سبتمبر 2024، وقررت إحالة المسألة إلى جمعية الدول الأطراف.

## 2- التحقيقات

120- واصل المكتب تحقيقاته، وشارك بنشاط على الأرض في أوكرانيا والمنطقة، مستفيداً من المكتب القطري للمحكمة في أوكرانيا ("مكتب أوكرانيا"). واستفاد المكتب من التعاون الفعال مع أوكرانيا وشارك في جهود التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية المحلية والدولية. كما واصل المكتب دعم الدول الأطراف التي تنشر فرق خبراء في سياق نموذج التناوب الجنائي المبتكر الذي يتبعه المكتب. ولم ترد الاتحاد الروسي حتى الآن على أي من رسائل المكتب التي تدعوه إلى المساهمة في التحقيق وتبادل المعلومات أو الأدلة ذات الصلة.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

121- منذ افتتاحه، يقدم المكتب القطري في أوكرانيا الدعم التشغيلي والإداري والأمني لبعثات المحكمة في أوكرانيا، سواء في كييف أو في مختلف مناطق أوكرانيا. وواصل مكتب الممثل الخاص في أوكرانيا تكييف المقرات وفقاً للمتطلبات الأمنية والاحتياجات التشغيلية، وتوفير الخدمات والمعدات والأصول اللازمة، وتعيين موظفين جدد، فضلاً عن التنسيق مع السلطات الوطنية المعنية وأسرة الأمم المتحدة والسلوك الدبلوماسي في كييف. ومن أجل تحقيق بعض الوفورات، نقل مكتب الممثل الخاص في أوكرانيا مركبات غير مدرعة تابعة لمكتب الممثل الخاص في جورجيا من جورجيا إلى أوكرانيا، واشترى مركبات مدرعة مستعملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

122- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مسؤولو المحكمة الجنائية الدولية، في لاهاي وفي المكتب القطري لأوكرانيا في كييف، العديد من الاجتماعات مع النظراء الأوكرانيين المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني. قام مدير مكتب العمليات التنفيذية ببعثة إلى كييف في منتصف أيلول/سبتمبر 2025، من أجل لقاء موظفي مكتب أوكرانيا والجهات المعنية الوطنية والدولية ذات الصلة على الأرض، ودعم عمل مكتب أوكرانيا في ضوء العقوبات الأمريكية التي اعتمدها الإدارة الأمريكية في 6 شباط/فبراير 2025، والتعيينات اللاحقة.

123- رد قسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر (قسم مشاركة الضحايا) على استفسارات من مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الضحايا والمنظمات والممثلون القانونيون بشأن التطورات الإجرائية وحقوق الضحايا أمام المحكمة واستمارة طلب الضحايا للمشاركة و/أو التعويضات. وتلقى مكتب نائب المدعي العام ما يقرب من ثلاثة آلاف طلب للمشاركة و/أو التعويضات. وقد اتصل محامون محليون بمكتب محامي الضحايا وقدم لهم الدعم والمساعدة في المسائل الموضوعية المتعلقة بمشاركة الضحايا. واستمر توفير أدوات الإعلام عن المحكمة المترجمة إلى اللغتين الأوكرانية والروسية على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية، كما تم تقاسمها مع الشركاء.

124- أعد قسم الإعلام والاتصال خريطة لوسائل الإعلام في أوكرانيا، مما سمح للأمانة العامة بالتخطيط بشكل أكثر استراتيجية لكيفية تعزيز قدرة الصحفيين الأوكرانيين على تغطية القضايا المتعلقة بالمحكمة. وبناءً على نتائجها، نظم قسم الإعلام والاتصال زيارة إلى مقر المحكمة لثمانية صحفيين من كبرى المؤسسات الإعلامية في أوكرانيا لمدة أربعة أيام، مما أتاح لهم الفرصة لتعزيز معرفتهم وفهمهم للمحكمة الجنائية الدولية، وإجراء مقابلات وتجربة المحكمة بشكل مباشر. ويشكلون الآن شبكة من الصحفيين المدربين تدريباً جيداً والقادرين على تقديم تقارير دقيقة وسريعة عن المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، استغل قسم الإعلام والاتصال عدة فرص لتدريب المجتمع القضائي الأوكراني على المحكمة الجنائية الدولية، مثل زيارات مجموعات من القضاة والمدعين العامين من أوكرانيا إلى المحكمة. وأخيراً، عقد قسم الإعلام والاتصال عدة

جلسات عبر الإنترنت مع منظمات غير حكومية دولية تعمل مع شركاء في أوكرانيا، وقدمت معلومات عامة عن المحكمة وعن الوضع والقضايا المتعلقة بأوكرانيا، كما ردت على أسئلة الحضور.

125- قدم مكتب ضحايا الجرائم الدولية المشورة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا في المسائل المتعلقة بتمثيل مصالحهم. وسجل قلم المحكمة 71 بعثة إلى أوكرانيا.

#### عين- طلبات التوقيف والتسليم المعلقة

126- يواصل قسم دعم التعاون القضائي التابع لقلم المحكمة دوره المحوري في تعزيز التعاون القضائي من أجل ضمان قيام السلطات الوطنية المختصة بتوقيف المشتبه فيهم أمام المحكمة الجنائية الدولية وتسليمهم. وعمل قسم دعم التعاون القضائي، بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع مكتب المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بنشاط في الجهود الرامية إلى تعقب أماكن وجود المشتبه بهم الفارين وتحركاتهم، من خلال جمع المعلومات ذات الصلة والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الدعم العملي والدبلوماسي للدول في تنفيذ أوامر التوقيف المعلقة.

127- ويشمل هذا التشاور والتنسيق الوثيقين بين الأجهزة، بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام، وهو أمر ضروري لتنفيذ الأوامر القضائية الصادرة عن دوائر المحكمة، وضع وتنفيذ استراتيجيات مخصصة تهدف إلى ضمان اعتقال كل مشتبه به هارب. كما يتطلب ذلك تبادل المعلومات بسرعة وباستمرار في الوقت الحقيقي مع وكالات إنفاذ القانون والوكالات القضائية المختصة على الصعيد الوطني، وتهيئة بيئات مواتية تساعد على الاعتقال والتسليم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت المحكمة جهوداً، بالاشتراك مع الدول الأطراف، لتنفيذ مجموعة من التوصيات الرامية إلى زيادة التعاون مع الدول الأطراف بشأن تنفيذ أوامر التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال هذه الجهود المشتركة والجماعية حاسمة لأداء المحكمة لولايتها القضائية.

128- لا تزال أوامر التوقيف الصادرة بحق 34 مشتبهاً بهم معروفين للجمهور طليقة:

‘1’ أفغانستان: هيبث الله أخوندزاده وعبد الحكيم حقاني، منذ عام 2025؛

‘2’ جمهورية أفريقيا الوسطى 2: إدmond بينا،<sup>2</sup> منذ عام 2018، ومحمد نور الدين آدم، منذ عام 2019، تم الكشف عنها في عام 2022؛

<sup>2</sup> في 12 سبتمبر 2025، قررت الدائرة التمهيدية الثانية أن جمهورية أفريقيا الوسطى مستعدة وقادرة على التحقيق والمقاضاة بجدية في القضية المرفوعة ضد السيد بينا، وأن القضية المرفوعة ضده غير مقبولة. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025، قدم محامي السيد بينا مذكرة الاستئناف الخاصة بالدفاع.

3' دارفور: أحمد محمد هارون، منذ عام 2007؛ عمر البشير، منذ عامي 2009 و2010؛ عبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ عبد الله باندا أباكير نورين، منذ عام 2014؛

4' جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا، منذ عام 2012؛<sup>3</sup>

5' جورجيا: ديفيد جورجيفيتش ساناكوف، جامليت جوشمازوف وميخائيل ميراموفيتش ميندزايف، منذ عام 2022

6' كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013، وفيليب كييكوتش بيت، منذ عام 2015؛

7' ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011، وسيف سليمان سنيديل، منذ عام 2020؛ عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم الشاغبي، مخلوف مخلوف أزهوما دوما، ناصر محمد مفتاح داو، محمد محمد الصالحين سالمي، عبد الباري عياد رمضان الشققي، وفتحي فرج محمد سالم الزنكال، منذ عام 2023، تم فتحها في عام 2024؛ أسامة المصري نجم وخالد محمد علي الهشري،<sup>4</sup> منذ عام 2025؛

8' مالي: إباد أغ غالي، منذ عام 2017؛

9' فلسطين: بنيامين نتياهو ويوآف غالانت، منذ عام 2024.

10' أوغندا: جوزيف كوني، منذ عام 2005؛

11' أوكرانيا: فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين وماريا أليكسييفنا لفوفا-بيلوفا، منذ عام 2023؛ وسيرجي إيفانوفيتش كوبيلاش، وفيكتور نيكولايفيتش سوكولوف، وسيرجي كوزوجيتوفيتش شويغو، وفاليري فاسيلييفيتش جيراسيموف، منذ عام 2024؛<sup>5</sup>

### ثالثاً - الفحوصات الأولية

129- اكتملت الفحوصات الأولية للوضع في نيجيريا. ويتعاون مكتب المدعي العام مع نيجيريا لتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق المساءلة. ويظل المكتب ملتزماً بالمضي قدماً في التحقيقات في حالة عدم إحراز السلطات النيجيرية تقدماً حقيقياً وملموساً في الوقت المناسب في معالجة الجرائم بفعالية.

130- وفيما يتعلق بفرنزويلا 2، عمل المكتب على إنجاز تقييمه للفحوصات الأولية.

<sup>3</sup> تُبذل حالياً جهود للتحقق من صحة التقارير التي تتحدث عن وفاة سيلفستري موداكومورا (في عام 2019).

<sup>4</sup> التسليم في انتظار الانتهاء من الإجراءات القضائية الوطنية

<sup>5</sup> رغم أن أوامر الاعتقال سرية، فقد أذنت الدائرة لقلم المحكمة بالإعلان عن وجودها، وأسماء المشتبه بهم، والوصف القانوني للجرائم المزعومة، معتبرة أن الوعي العام بأوامر الاعتقال قد يسهم في منع ارتكاب المزيد من الجرائم وفقاً للمادة 58، الفقرة 1 (ب) (ثالثاً) من نظام روما الأساسي.

131- فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية 2، قيم مكتب المدعي العام الاختصاص والمقبولية، وخلص في تشرين الأول/أكتوبر 2024 إلى أن أحداث العنف الأخيرة في شمال كيفو منذ عام 2022 مرتبطة بأنماط العنف والأعمال العدائية التي تدخل في نطاق التحقيق الجاري الذي تجريه المحكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي بدأ بناء على الإحالة الأولى. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أعلن المدعي العام قراره بتجديد جهود التحقيق في هذه الحالة.

132- في 30 أيلول/سبتمبر 2024، قدمت جمهورية ليتوانيا إحالة تطلب فيها من المكتب التحقيق في جرائم مزعومة ضد الإنسانية ارتكبت في جمهورية بيلاروس، وهي دولة غير طرف، مشيرة إلى أن جزءاً من عناصر الجرائم المزعومة ارتكب على أراضي ليتوانيا. وأدى ذلك إلى فتح مكتب المدعي العام تحقيقاً أولياً لا يزال جارياً.

133- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام النظر في الكم الهائل والمتزايد من الطلبات الواردة بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي عبر منصة OTPLink، وعمل على إنجاز تقييمه لعدد من الحالات في مرحلة التصفية الأولية. كما واصل المكتب مراجعة سياسته بشأن التحقيقات الأولية، من أجل تحسين إجراءاته الداخلية وتعزيز التأزر بين التحقيقات الأولية والتحقيقات.

#### رابعاً- حالات أخرى

134- في أيار/مايو 2025، قام نائب المدعي العام نيانغ بزيارته الرسمية الرابعة إلى جمهورية غينيا في سياق تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في 28 أيلول/سبتمبر 2022. وخلال الزيارة، أعرب عن قلقه إزاء العفو الرئاسي الممنوح للرئيس السابق موسى داديس كامارا، مشدداً على أنه ينطوي على خطر تقويض جهود المساءلة في غينيا، لكنه رحب بتأكيدات الحكومة بأن الاستئنافات والمحاکمات ذات الصلة والتعويضات ومشاركة الضحايا يمكن أن تتم وفقاً للالتزامات غينيا بموجب مذكرة التفاهم. وتأتي هذه الزيارة في إطار أنشطة الرصد المستمرة لمكتب المدعي العام والتزامه بدعم سعي غينيا لتحقيق العدالة في الجرائم ضد الإنسانية.

135- واصل المكتب تعميق تعاونه مع كولومبيا لدعم جهود المساءلة الوطنية في إطار التعاون الثنائي المنصوص عليه في اتفاقية التعاون المبرمة مع حكومة كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2021. في تموز/يوليه 2025، تبادل مكتب المدعي العام خبراته مع المسؤولين والخبراء في الولاية القضائية الخاصة للسلام خلال ورشة عمل حول المسائل المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، وجرائم الحرب بموجب القانون الدولي العرفي، والجرائم التي تؤثر على البيئة وغيرها. وقد أتاح هذا الحدث منبراً لمناقشة استراتيجيات التحقيق والمقاضاة، وتعزيز المناقشات النظرية والتبادلات العملية والثابتة.

#### خامساً- أنشطة الإدارة والتنظيم والدعم

##### 1- الهجمات ضد المحكمة

136- في مواجهة بيئة تهديدات متغيرة ومتصاعدة، ظلّ أمن المحكمة ومسؤوليها أحد أهم الأولويات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي شهدت تهديدات إضافية وتدابير قسرية أُخذت ضد المؤسسة.

137- في 6 كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمدت جمعية الدول الأطراف القرار ICC-ASP/23/Res.1 الذي حث الدول الأطراف، في مواجهة التهديدات أو التدابير القسرية كوسيلة لمحاولة عرقلة عمل المحكمة أو التأثير عليه، على إعمال الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي، وعند الاقتضاء، الاتفاق المتعلق بالامتيازات والحصانات. كما رحبت بالموجز المفاهيمي للمحكمة بشأن حماية المسؤولين السابقين من التدابير القسرية.

138- وفي 6 شباط/فبراير 2025، أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمر التنفيذي 14203 المعنون "فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية". اعتباراً من 16 أيلول/سبتمبر 2025، النائب الثاني للرئيس رين ألابيني غانسو (بنن)، والقاضية سولومي بالونجي بوسا (أوغندا)، والقاضية لوز ديل كارمن إيبانيز كارانزا (بيرو)، والقاضية بيتي هولر (سلوفينيا) القاضية كيمبرلي بروس (كندا)، والقاضي نيكولاس غيو (فرنسا)، وكذلك المدعي العام كريم أ. أ. خان (المملكة المتحدة)، ونائبة المدعي العام نازهاث شاميم خان (فيجي) ونائبة المدعي العام مام ماندياي نيانغ (السنغال) كمواطنين محددين بشكل خاص، بسبب أدائهم لولاياتهم القضائية والادعائية المستقلة.

139- في 30 حزيران/يونيه 2025، أعلنت المحكمة أنها اكتشفت حادثاً متطوراً ومستهدفاً في مجال الأمن السيبراني، وأشارت إلى أن هذا الحادث، وهو الثاني من نوعه ضد المحكمة في غضون عامين، تم اكتشافه وتأكيده واحتواؤه بسرعة، من خلال آليات الإنذار والاستجابة التابعة للمحكمة. في أعقاب الهجوم الإلكتروني غير المسبوق الذي تعرضت له المحكمة في عام 2023، قامت الأمانة العامة بمراجعة وتقييم شامل للتهديدات التي تتعرض لها البنية التحتية والعمليات المتعلقة بالأمن السيبراني، مما أدى إلى وضع خطة أمنية جديدة يجري تنفيذها حالياً.

140- اتخذت المحكمة إجراءات سريعة للرد على هذه الهجمات والتهديدات، وهي تقدر عالياً المساعدة الملموسة التي قدمتها عدة دول أطراف، ولا سيما الدولة المضيفة، للتخفيف من تأثيرها وحماية قدرة المحكمة الجنائية الدولية على الصمود. وفي الوقت الذي تركز فيه المحكمة ومسؤولوها تقدماً غير مسبوق في إنفاذ القانون الدولي وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي، فإنهم يتعرضون لهجمات وتهديدات متزايدة من جهات خارجية. وإذ تعرب قيادة المحكمة عن قلقها البالغ إزاء هذا الاتجاه المقلق، فإنها تدعو الدول والمجتمع الدولي بأسره إلى مضاعفة التزامهم تجاه المحكمة واستقلاليتها لتمكينها من الاضطلاع بولايتها القضائية بفعالية.

## 2- مبادرات السياسات العامة

141- في إطار تعزيز سياساتها المتعلقة بالتكامل والتعاون، التي أطلقتها في نيسان/أبريل 2024، أحرز مكتب المدعي العام تقدماً في تنفيذ أهدافه الاستراتيجية من خلال دعمه النشاط للسلطات القضائية الوطنية التي تحقق في الجرائم الدولية الأساسية وتلاحق مرتكبيها وفقاً لنظام روما الأساسي. وقد أتاح إنشاء الصندوق الاستئماني لمكتب المدعي العام المعني بالتكامل تقديم مساعدة برنامجية مخصصة تمول من خلال تبرعات طوعية. وقد عمّق المكتب تعاونه مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين لتسهيل تبادل المعلومات الآمن والتعاون القضائي.

142- في كانون الأول/ديسمبر 2024، أطلق مكتب المدعي العام سياساته الجديدة بشأن جرائم الرق. ويشكل التنفيذ الداخلي الجاري لهذه السياسة علامة فارقة مهمة، حيث يعزز قدرته على تحديد جرائم الرق والتحقيق فيها ومقاضاتها بقدر أكبر من الوضوح والاتساق.

143- استمر عمل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بوضع اللمسات الأخيرة على سياستين بشأن معالجة الأضرار البيئية من خلال نظام روما الأساسي والجرائم الإلكترونية بموجب نظام روما الأساسي وإطلاقهما. وقد انتقلت هاتان السياستان إلى مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، مع إدراج تعليقات قيّمة من مجموعة من الدول الأطراف والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة.

144- كانت الفترة المشمولة بالتقرير سنة نشطة بشكل خاص بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، حيث ظل عبء عملها مرتفعاً للغاية فيما يتعلق بإجراءات ما قبل المحاكمة والمحاكمة والاستئناف، وتعويض الضحايا، والتمحيصات الأولية والتحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام في أربع قارات، بمشاركة ما مجموعه أكثر من 21000 ضحية في الإجراءات القضائية، بما في ذلك عدد متزايد من الضحايا الذين تم قبولهم للحصول على تعويضات.

145- ومن بين التطورات البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدين متهمان واستمرت جلسة استماع واحدة. وعُرض مشتبه به واحد على القضاة للمثول أمامهم لأول مرة. وصدرت 14 مذكرة توقيف جديدة ورفع الحظر عن سبع مذكرات. وعُقدت لأول مرة جلسة تأكيد التهم غيايياً في قضية كوني. وصدر حكمان بشأن الاستئناف على أوامر التعويض (قضيي أونغوين ونتاغاندا). وإضافة إلى التطورات المذكورة، استمرت الأنشطة السرية أمام الدوائر التمهيديّة للمحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

146- ولا يزال تعاون ودعم الدول وجمعية الدول الأطراف أمراً بالغ الأهمية لتمكين المحكمة من الاضطلاع بولايتها بفعالية، لا سيما في وقت تواجه فيه هجمات وتهديدات غير مسبوقّة تهدف إلى تقويض عملها المستقل.

المرفق

سنة المحكمة الجنائية الدولية بالأرقام

| آين              | ماذا                                                                                                              | التفاصيل والملاحظات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                  | 16 حالة و 38 قضية جارية، 44 متهماً                                                                                | <p>أ. عبد الله (أزخوند زادا) عبد الحكيم حقاني؛ بنغلاديش/ميانمار - (3) مين/أونغ هلاينغ؛ بروندي - لا توجد قضية؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - (4) ألفريد بكاتوم وباتريس إدوارد نغيسونا؛ (5) محمات سعيد عبد الكافي؛</p> <p><b>ICC-ASP/22/30</b></p> <p>كوت ديفوار - لا توجد قضية؛ دارفور (السودان) - (6) عمر البشير، (7) أحمد محمد هارون، (8) علي محمد علي عبد الرحمن، (9) عبد الله بانداء، (10) عبد الرحيم محمد حسين؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية - (11) توماس لوبانغا، (12) بوسكو نتانغاندا، (13) جيرمان كاتانغا، (14) سيلفستر موداكومورا؛ جورجيا - (15) ديفيد جورجيفيتش ساناكوف، جامليت جوتشمازوف وميخائيل ميراموفيتش ميندزاييف؛ كينيا - (16) والتر أوسايري باراسا، (17) فيليب كيبكوتش بيت؛ ليبيا - (18) سيف الإسلام القذافي، (19) عبد الباري عياد رمضان الشققي، (20) فتحي فرج محمد سالم الزنكال، (21) ناصر محمد مفتاح داو، (22) مخلوف مخلوف أرمو دوما، (23) عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم الشققي، (24) محمد محمد الصالحين سالمي؛ (25) أسامة المصري نجم؛ (26) خالد محمد علي المشري؛ (27) سيف سليمان سنيديل؛ مالي - (28) أحمد الفقي المهدي، (29) الحسن عبد العزيز محمد محمود (30) إباد غالي؛ دولة فلسطين - (31) بنيامين نتيناهو (32) يوآف غالانت؛ الفلبين - (33) رودريغو دوتيرتي؛ أوغندا - (34) دومينيك أونغوين، (35) جوزيف كوني؛ أوكرانيا - (36) فلاديمير بوتين وماريا لفوفا-بيلوفا، (37) سيرجي إيفانوفيتش كويلاش وفينكتور نيكولايفيتش سوكولوف؛ (38) سيرجي كوزجيتوفيتش شويغو وفاليري فاسيلييفيتش جيراسيموف؛ فنزويلا - لا توجد قضية.</p> |
| في قاعة المحكمة  | 46 جلسة استماع مع 13 شاهداً أدلوا بشهاداتهم                                                                       | أدلى 13 شاهداً بشهاداتهم، حيث حضر 9 منهم شخصياً أمام المحكمة في لاهاي وأدلى 4 منهم بشهاداتهم عبر اتصال بالفيديو.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|                  | 21,710 ضحية مشاركة وقُبِلت تعويضاتهم                                                                              | ويشمل هذا الرقم 5795 ضحية تم قبولها مؤخراً في قضية كوني، و4096 ضحية سابقة في قضية أونغوين (أصبحوا الآن مستفيدين من التعويضات)، و1965 ضحية في قضية يكاتوم/نغيسونا، و1592 ضحية في قضية عبد الرحمن. ويشمل الرقم أيضاً عدد المستفيدين من التعويضات: حوالي 2500 في قضية لوبانغا، و1500 في قضية المهدي، و1549 في قضية نتانغاندا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل الضحايا محامون خارجيون ومكتب ضحايا الجرائم في تشكيلات مختلفة. في إجراءات قضية سعيد، يمثل محامو مكتب ضحايا الجرائم جميع الضحايا المشاركين. وفي قضية دوتيرتي، يمثل محامو مكتب ضحايا الجرائم مقدمي الطلبات. وفي قضية عبد الرحمن ويتم التمثيل القانوني بالكامل من قبل محامين خارجيين. وفي قضية يكاتوم/نغيسونا، وفي إجراءات التعويضات في قضية الحسن، يمثل الضحايا فريق من المحامين الخارجيين ومكتب ضحايا الجرائم. في قضية ، يتم تقسيم الضحايا إلى مجموعات مختلفة، يمثلها محامون خارجيون ومكتب محامي الضحايا على التوالي (على غرار الترتيب الذي كان مطبقاً في إجراءات قضية أونغوين). في قضية كوني، يمثل الضحايا مجموعة من الممثلين القانونيين المشتركين تتألف من محامين من مكتب محامي الضحايا ومحامين خارجيين.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
|                  | 407 قراراً وأمرأ صادراً                                                                                           | القرارات والأوامر: باستثناء المرفقات والنسخ المتفحة والترجمات -328                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|                  | 3 استئنافات وأحكام تمهيدية وفقاً للمادة 82 من نظام روما الأساسي                                                   | <p>كوني <i>OA4</i> (3 حزيران/يونيو 2025)</p> <p>فلسطين <i>OA2</i> (24 نيسان/أبريل 2025)</p> <p>موكوم <i>OA5</i> (2 أيلول/سبتمبر 2025)</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|                  | حكم استئناف واحد استناداً إلى المادة 82.4 من نظام روما الأساسي                                                    | أونغوين (7) <i>A3</i> نيسان/أبريل 2025)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|                  | 9661 ملفاً مقدماً                                                                                                 | تشمل النصوص الأصلية والترجمات والمرفقات والنسخ المصححة والمعدلة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|                  | تقديم المساعدة بناء على طلبات 22 فريقاً من فرق الدفاع والضحايا (باستثناء ممثلي الدول والممثلين المعنيين بالحالات) | يقوم قسم دعم المحامين التابع لقلم المحكمة بتركيز وتنسيق جميع أشكال الدعم اللوجستي والإداري المقدم إلى محامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا وفرقهم، فضلاً عن محامي المرافعة ومثلي الدول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سَهَّل القسم إرسال 69 بعثة إلى بلدان تشملها حالات وبلدان لا تشملها حالات. كما قدم القسم الدعم إلى 12 فريقاً من فرق الدفاع و10 فرق من فرق الضحايا، بما في ذلك 138 عضواً من أعضاء فرق الدفاع في قضايا بانداء ونتانغاندا وأونغوين والمهدي والحسن ويكاتوم ونغيسونا وعبد الرحمن وسعيد وموكوم كوني ودوتيرتي، و62 عضواً من الممثلين القانونيين لفرق الضحايا في قضايا لوبانغا 1 و2، وكاتانغا، والحسن، والمهدي، وأونغوين، ويكاتوم، ونغيسونا، وعبد الرحمن، وموكوم، وكوني. وأخيراً، عيّنت خدمات الدعم القضائي 23 محامياً مناوباً.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| خلف قاعة المحكمة | 5 إلى 6 أشخاص قيد الاحتجاز                                                                                        | وقدم مكتب المحامي العام للدفاع الاستشارة والدفاع (البحوث والمشورة القانونية إلى محامي الدفاع الخارجيين الذين يمثلون المشتبه بهم والمتهمين في الإجراءات.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|                  | تلقي 12000 طلب من الضحايا للمشاركة و/أو الحصول على تعويضات                                                        | كما أجرى مكتب المحامي العام للدفاع دعاوى قضائية لتمثيل وحماية حقوق الدفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي قضية كوني، طلب مكتب المحامي العام للدفاع الإذن بالاستئناف على قرار عقد جلسة تأكيد التهم في غياب المشتبه به، وقدم مذكرات بشأن عملية اختيار محامي السيد كوني. وفي حالة فلسطين، قدم مكتب محامي الدفاع العام مذكرات صديق المحكمة بشأن طلبات مذكرة التوقيف التي قدمتها النيابة العامة واعتبارات المحاكمة العادلة في هذه المرحلة من الإجراءات.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |

| آين | ماذا                                                                                 | التفاصيل والملاحظات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|     | 137 شخصاً معرضين للخطر (شهود/ضحايا) و 616 من المعالين تمت حمايتهم أو إعادة توطينهم   | وعدد الشهود/الضحايا والمعالين المحميين مشابه للعدد المسجل في العام الماضي، وإن كان أعلى منه (137 مقابل 119). ويمكن تفسير ذلك بالطبيعة التراكمية للبيانات: حيث يُضاف عدد الأشخاص الجدد المحميين في عام 2025 إلى أولئك الذين كانوا تحت الحماية بالفعل في السنوات السابقة، مما يؤدي إلى زيادة إجمالية بشكل طبيعي بمرور الوقت. كما أجرى قسم الضحايا والشهود مراجعة شاملة لجميع حالات الحماية الحالية والتاريخية، مما أدى إلى تحسين بياناته الإحصائية. يتطلب جزء كبير من هذه الحالات إدارة نشطة للحالات ودعمًا ماليًا من قسم الضحايا والشهود، في حين تعتبر حالات أخرى قد تمت معالجتها بفعالية من خلال تدابير الحماية مثل إعادة التوطين، مما يتطلب شكلاً أكثر بعداً من المشاركة. نظرًا للتقلبات التاريخية في عدد المعالين، تقرر الإبلاغ عن الأرقام على أساس المتوسطات بدلاً من الأرقام الفعلية. تم تطبيق متوسط تاريخي قدره 4.5 معال لكل فرد محمي، مما أدى إلى الرقم المبلغ عنه وهو 616. |
|     | تم قبول 20 مرشحاً في قائمة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.                    | كما، أضيف 15 شخصاً إلى قائمة المحكمة الجنائية الدولية للمساعدين القانونيين، وأدرج شخص واحد في قائمة المحققين المهنيين.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
|     | 83,119 طلباً تم استلامها عبر منصة OTPLink                                            | خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المكتب 83119 طلباً عبر منصته الإلكترونية OTPLink. وكان حوالي نصف الطلبات الواردة (47636) متعلقة بتحقيق مفتوح أو فحص أولي، ونصفها الآخر (35483) متعلقاً بمسائل أخرى. ومن إجمالي عدد الطلبات، قدمت 3373 طلباً معلومات تتعلق مباشرة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|     | 1,748 يوم عمل للمترجمين الفوريين                                                     | الترجمة الفورية للمحكمة والمؤتمرات: جلسات الاستماع، والندوات/المائدة المستديرة، وزيارات الوفود، وإحاطات المنظمات غير الحكومية/الدبلوماسية وغيرها - 1362 يوم ترجمة فورية (مع 288 إلغاء)؛ أيام الترجمة الفورية الميدانية والتشغيلية - 386.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|     | 88,342 صفحة أو 1,340 محضر جلسات استماع، 743 باللغة الإنجليزية و 597 باللغة الفرنسية. |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|     | 35,698 صفحة طلبت ترجمتها؛ 8,605 صفحة تم الانتهاء من ترجمتها.                         | تتعلق بالجلسات: تشمل 38,920 صفحة من النصوص الفرنسية و 49,422 صفحة من النصوص الإنجليزية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|     | استقبل 28,553 زائراً (بما في ذلك الزوار الافتراضيون)                                 | 222 زائراً من كبار الشخصيات في 55 زيارة؛ 2216 شخصاً شاركوا في 210 زيارة لأصحاب المصلحة (دبلوماسيون ومنظمات غير حكومية ومحامون ومدعون عامون وصحفيون) 11999 زائراً للحصول على معلومات عامة (طلاب جامعيون وعامة الناس، شخصياً وعبر الإنترنت) 12737 شخصاً حضروا جلسات الاستماع أو زاروا قاعة المحكمة في غياب جلسات الاستماع. عقدنا 13 فعالية شملت على سبيل المثال مختلف المحاكم الصورية، والمائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية، وحفل الترحيب بأوكرانيا كدولة طرف جديدة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |

ICC-ASP/22/30

| آين | ماذا                                                                                                                                       | التفاصيل والملاحظات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|     | 38,056,801<br>مشاهدة<br>الموقع الإلكتروني،<br>2.46 مليون متابع<br>إجمالي عبر منصات<br>التواصل الاجتماعي،<br>2,681,287<br>مشاهدة على يوتيوب | خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل موقع المحكمة على الإنترنت ما مجموعه 38,056,801 زيارة و 3,446,789 زائر. وتم توزيع 118 بياناً صحفياً على قائمة بريدية تضم أكثر من 5,000 صحفي وآخرين من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. كما واصل مكتب الإعلام والتواصل مع الجمهور العالمي من خلال قنواته المختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي. وبلغ إجمالي المتابعين على جميع المنصات 2.23 مليون متابع، منهم 558 ألف متابع جديد. وبلغ إجمالي المتابعين 935 ألف متابع على X، و 746 ألف متابع على Facebook، و 274 ألف متابع على Instagram، و 319 ألف متابع على LinkedIn، و 182 ألف متابع على YouTube، مما يضمن مشاركة مختلف رسائل المحكمة الجنائية الدولية وحماتها ومنتجاتها الإعلامية ومربياتها المبتكرة مع جمهور واسع. حققت المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي المنشورة عبر منصات المحكمة ما مجموعه 130.6 مليون ظهور (= عدد المرات التي تم فيها عرض المحتوى على الشاشة) وما مجموعه 7.9 مليون تفاعل (= عدد التفاعلات مع المحتوى - الإعجابات والتعليقات والمشاركات والحفظ، إلخ). وحصدت صفحة المحكمة على LinkedIn 78.5 ألف متابع جديد. وتساهم المنصة في الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالمحكمة وولايتها، وتقديم محتوى يدعم التمثيل الجنساني والجغرافي، والتنوع في القوى العاملة، وتعزيز فرص العمل في المحكمة. شهدت قناة YouTube نمواً كبيراً، حيث سجلت ما مجموعه 2,681,287 مشاهدة و 249,761.3 ساعة مشاهدة. تم تحميل أكثر من 200 مقطع فيديو جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما ساهم في التدفق المستمر للمشاهدات ونمو عدد المشتركين. تسلط هذه المقاييس الضوء على إنتاج المحتوى المتسق للقناة وشعبيتها المتزايدة بين المشاهدين. |
|     | 51,055 طلب<br>توظيف تمت معالجتها،<br>مع 204* تعيينات،<br>و 842 موظفاً في<br>وظائف ثابتة، و 4<br>مسؤولين منتخبين،<br>و 18 قاضياً.           | خلال الفترة المشمولة بالتقرير: 19161 طلباً لشغل وظائف قصيرة الأجل، و 3138894 طلباً لشغل وظائف محددة المدة، مع 118 حالة توظيف لشغل وظائف محددة المدة و 86 حالة توظيف لشغل وظائف قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، يشغل 149 موظفاً وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة، و 97 موظفاً وظائف قصيرة الأجل، و 16 موظفاً وظائف موظفين مبتدئين .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
|     | * فقط تعيين محدد المدة<br>و الخدمات الاستشارية<br>القصيرة الأجل.                                                                           | وكان هناك 139 متدرباً و 44 خبيراً زائراً في المحكمة، تلقى 8 منهم راتباً شهرياً من المحكمة بتمويل من منحة المفوضية الأوروبية، وتلقى متدرب واحد راتباً شهرياً من المحكمة بتمويل من الصندوق الاستئماني لتنمية المتدربين والخبراء الزائرين .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|     | 139 متدرباً و 44<br>مهنيّاً زائراً تم تعيينهم.                                                                                             | صدر توجيه رئاسي واحد وتعليمات إدارية واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|     | 3 مراجعات حسابات<br>خارجية و 8 داخلية                                                                                                      | عمليات المراجعة الخارجية: مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للجنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للجنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ ومراجعة أداء الصناديق الاستئمانية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|     | قُدِّمت 971 مهمة <sup>6</sup>                                                                                                              | سجل مكتب المدعي العام 147 بعثة في بلدان الحالة و 178183 بعثة في بلدان غير الحالة لأغراض منها جمع الأدلة وفحص الشهود واستجوابهم وضمان استمرار تعاون شركائه. وسجل قلم المحكمة، بما في ذلك فرق الدفاع والممثلون                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |

<sup>6</sup> علماً أن خطط المهام وعملية تقديمها تختلف عن عمليات وحدة السفر في نظام ساب، وأنه قد يتم تقديم أكثر من خطة مهمة واحدة تتعلق بنفس النشاط داخل البلد. وحدة السفر في نظام ساب مخصصة للمسافرين الأفراد الذين حصلوا على الموافقة والتصديق

| آين          | ماذا                                                                       | التفاصيل والملاحظات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|--------------|----------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|              |                                                                            | القانونيون للضحايا ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا ومكتب المدعي العام للدفاع، 279 بعثة في بلدان الحالة و215 بعثة في بلدان غير الحالة. وسجلت 68 بعثة إضافية في بلدان الحالة و84 بعثة في بلدان غير الحالة من قبل كيانات أخرى، بما في ذلك الرئاسة والدوائر وجمعية الدول الأطراف والصندوق الاستئماني للضحايا ومراجعة الحسابات وآلية الرقابة المستقلة وتقابة الموظفين.                                                                                |
| في الميدان   | 483 اجتماعاً وحلقة عمل للتوعية المجتمعات المتضررة، شملت حوالي 107170 فرداً | بين 16 أيلول/سبتمبر 2024 و 15 أيلول/سبتمبر 2025 :                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
|              | 666 ساعة من البث الإعلامي، بجمهورية يقدر بـ 25500000 شخص                   | 483 اجتماعاً وحلقة عمل توعوية، بما في ذلك في بوروندي (1)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (83)، ودارفور (26)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (5)، وليبيا (5)، ومالي (3)، وميانمار (1)، وفلسطين (9)، والفلبين (2)، وأوغندا (282)، وأوكرانيا (3)، وفنزويلا (63).                                                                                                                                                                                                   |
|              | 6 مكاتب قطرية/مكاتب ميدانية، ومكتب اتصال واحد                              | وقد استفاد من هذه الاجتماعات 107170 شخصاً، منهم في السودان/دارفور (373)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (25702)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (79)، وليبيا (26)، وأوغندا (76928)، ومالي (127)، وفلسطين (17)، وبوروندي (1)، ميانمار/بنغلاديش (2)، الفلبين (5)، وفنزويلا (3,885) وأوكرانيا (25).                                                                                                                                                                |
|              | مذكرات توقيف صادرة بحق 34 فرداً                                            | يشمل إنتاجات الإذاعة والتلفزيون التابعة للمحكمة الجنائية الدولية والإنتاجات المحلية بالشراكة مع المحكمة الجنائية الدولية، باللغات الإنجليزية والفرنسية واللغات المحلية.                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| تتعلق بالدول | 125 دولة طرف                                                               | وفقاً لإحصاءات وسائل الإعلام المحلية، بلغ عدد المشاهدين المقدّر: جمهورية أفريقيا الوسطى - 3 ملايين، جمهورية الكونغو الديمقراطية - 6 ملايين، مالي - 8.5 ملايين، وأوغندا - 8 ملايين.                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|              | أُرسلت 206 طلبات تعاون                                                     | المكاتب القطرية/الوجود الميداني في أوغندا؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ جمهورية أفريقيا الوسطى؛ كوت ديفوار؛ مالي وأوكرانيا. يعمل مكتب الاتصال بالأمم المتحدة في نيويورك على تعزيز التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، ويمثل المحكمة في مختلف الاجتماعات، ويساعد في تنظيم الأحداث ذات الصلة وكذلك زيارات كبار مسؤولي المحكمة.                                                                                                          |
|              | لا توجد اتفاقات تعاون جديدة                                                | خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تبرم المحكمة أي اتفاق بشأن الإفراج عن أشخاص أو تنفيذ أحكام أو نقل شهود.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|              | استقبال 222 زائراً رفيع المستوى في مقر المحكمة                             | ومن بين زوار مقر المحكمة رئيس سلوفينيا؛ ونائب رئيس فنزويلا؛ ورئيس مجلس الشيوخ الألماني؛ ووزراء خارجية أرمينيا وكوستاريكا وكولومبيا وفلندا وإستونيا وبنما وسوريا وسلوفاكيا وشيلي والسويد؛ ونواب وزراء خارجية بولندا وسلوفينيا والنرويج وأرمينيا؛ ووزراء العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإيطاليا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون؛ فضلاً عن المدعين العامين وكبار الممثلين من منظمات دولية أخرى والاتحاد الأوروبي. |
|              | تقديم 7 وثائق إلى جمعية الدول الأطراف و60 وثيقة إلى لجنة مراجعة            | بالنسبة للدورتين 45 و47 لمحكمة المحاسبة الأوروبية، قدمت المحكمة 29 و31 وثيقة على التوالي. ولم تقدم أي وثائق للدورة 46.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |

على السفر من كل هيئة/قسم وفقاً لرمز الميزانية الخاص بها وعمليات الموافقة الداخلية. قد تشمل خطط البعثات أكثر من شخص واحد يتم إيفاده أو قد يتم تقديم أكثر من خطة بعثة واحدة فيما يتعلق بنفس النشاط. كما نفهم أن بيانات "السفر الخارجي" تشمل الفئات التالية: السفر من المقر الرئيسي إلى بلد/مكتب قطري في حالة طوارئ؛ السفر من المقر الرئيسي إلى بلد غير في حالة طوارئ؛ السفر بين البلدان/المكاتب القطرية في حالة طوارئ؛ السفر من البلدان/المكاتب القطرية في حالة طوارئ إلى المقر الرئيسي والسفر من البلدان/المكاتب القطرية في حالة طوارئ إلى البلدان غير في حالة طوارئ. وبالمثل، تشمل بيانات "السفر الداخلي" أيضاً خطط سائقي المكاتب القطرية و/أو الأمن الميداني المقدمة كخطط بعثة منفصلة لدعم الاحتياجات التشغيلية من مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وصندوق ضحايا الجرائم، و/أو السلطة القضائية، حيثما ينطبق ذلك في البلد. يمكن تقديم تحليل أكثر تفصيلاً عند الطلب

ICC-ASP/22/30

| أين | ماذا                                                 | التفاصيل والملاحظات |
|-----|------------------------------------------------------|---------------------|
|     | الحسابات. تقديم 36 وثيقة إلى لجنة<br>مراجعة الحسابات |                     |

\_\_\_\_\_